

من مزائق المحققين

(نظرات في مطبوعة « التمهيد » للحافظ ابن عبد البرّ

تحقيق: د. بشار عواد معروف، ولفيف من الباحثين)

كتبها:

عبد المنعم بن عبد الكريم بن أحمد آل ذكر الله

« يجب على كل قارئ للكتب القديمة أن يُعاوِن الناشر بنشر ما يرتئيه من أخطاء، وما يعين له من ملاحظات، فبمثل هذا التعاون العلمي المنشود تخلص الكتب العربية من شوائب التحريف والتصحيف الذي مُنيت به على أيدي الناسخين قديماً، والطابعين حديثاً ».

السيد أحمد صقر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كان لطباعة: « التمهيد » للحافظ ابن عبد البرّ القرطبي في هذا العام وقع في النفوس، ومَسْرّة عظيمة في القلوب، ومردّد ذلك إلى المنزلة الرفيعة التي تسنّم ذروة مجدها « التمهيد » في شرح الحديث وفقهه.

قال الحافظ الفقيه ابن حزم: كتاب « التمهيد » لصاحبنا أبي عمر، يوسف بن عبد البرّ لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً، فكيف أحسن منه^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذا الشرح الذي لم يشرح أحد مثله^(٢).

ولكتاب « التمهيد » طبعات متعددة، ومن أشهرها: الطبعة الصادرة عن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في المغرب، وهي أول طبعات الكتاب، ثم أعيد طبعه مُرتباً على أبواب الموطأ، وصدر عن مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، بإشراف فضيلة الشيخ الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي.

وفي هذا العام (١٤٣٩هـ) طُبِع « التمهيد » في سبعة عشر مجلداً مع الفهارس، وصدر عن مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، واضطلع بعبء تحقيقه، ونهض بالتعليق عليه: فضيلة الأستاذ الدكتور: بشّار عوّاد معروف، وشاركه لفيف من الباحثين.

وزاد من شأن هاتِهِ الطبعة أن مقابلة نسخ « التمهيد »، وإثبات الفروق، وضبط النّص، كان بمشاركة الدكتور بشّار عوّاد، صاحب التحقيقات الكثيرة، والمؤلفات الشهيرة.

(١) « الصّلة » (٣٢٧/٢)، « نفع الطيب » (١٦٩/٣)، « رسائل ابن حزم » (١٧٩/٢).

(٢) « الفتاوى الكبرى » (٦١٣/٦).

يقول الدكتور بشار عواد في خاتمة مقدمته: « وقد قام المشاركون معي في تحقيق هذا الكتاب بجهد محمود في تخريج الأحاديث والآثار، وقمتُ مع ولدي الدكتور: محمد بشار بمقابلة النسخ، وإثبات الفروق، والتعليل عند الترجيح، وضبط النّص، والحكم على الأحاديث وبيان عللها، ومراجعة التخريجات بحيث يخرج الكتاب بهيئةً مُتناسقة »^(١).

ويمكن تلخيص نهج العمل الذي رسمه الدكتور بشار عواد في الأمور التالية:

- ١- اعتماد الإبرازة الأخيرة من « التمهيد »، ممثلة في النسخة المحفوظة في خزانة كتب كوبريلي بإستنبول، وبعض المجلدات المحفوظة في دار الكتب المصرية.
- ٢- العناية البالغة بتقييد النّص وضبطه بالحركات، وربما ضُبط ما يخشى وقوع التصحيف والتحريف بالحروف في الهامش زيادة في التحري.
- ٣- تتبع موارد الحافظ ابن عبد البرّ في بناء كتابه، والإشارة إلى مواضع النقل منها، وبما توفر منها، ومقابلة النص بنص المورد الذي اقتبس منه، وتثبيت الاختلافات الأساسية.
- ٤- تخريج جميع أحاديث الكتاب مرفوعها وموقوفها، والكلام عليها تصحيحاً وتضعيفاً.
- ٥- تعقب الحافظ ابن عبد البرّ، والانتصار لبعض ما ذهب إليه وخالفه فيه آخرون.
- ٦- عمل مجموعة من الكشافات المهمة للتمهيد^(٢).

لقد أهبجني صدور هذا الشرح النفيس في حُلّة جديدة، وبتُّ ليلة ابتياعه أقلب صفحاته، وأراجع مُشكلاته، وأستعرض مهمّاته، فوجدتُ فيه مواضع تتسع للانتقاد، وبعد تصرّم الأيام تحصّلتُ على مجموعة من نسخه الخطية^(٣)، وأعدتُ النظر في هاتِهِ المطبوعة مرّة بعد

(١) مقدمة تحقيق « التمهيد » (١/١٣٤)، هذا ما ذكره الدكتور بشار، وأما واقع الأمر ففي المقالة شيء من خبره.

(٢) « التمهيد » (١/١٩-١٣٤).

(٣) أسعدني بمجموعة من مخطوطات التمهيد: خُلّي الموفق الأستاذ: حمدان بن حميد السهلي، شكر الله له.

مرّة، وما وقع في نفسي، ولا دار في خلدي أن تشيع فيها الأغلاط الواضحة، وأن الخلل الواقع في تضاعيفها فوق ما كنتُ أعهدّه، فشرعتُ في رسم هاتِهِ المقالة، نبهتُ فيها على مزالق المحققين: من خلل في وصف النسخ الخطية، واعتمادٍ على الطبعات السابقة، وإهمال تصحيح نصوص الكتاب، وإسقاط فقرات منه، وما شئتُ بعد ذلك من أوضار التحريف، وذكرتُ بعض ما عثرتُ عليه من شوائب التصحيف، وتركتُ التنبيه على جملة من الأغلاط الواقعة في مطبوعة الفرقان مخافة السامة والضجر.

وما كان من كلام الدكتور بشّار عوّاد في مقدمة التحقيق عزوته إليه، وحيث قلتُ في مطاوي المقالة: (المحقق)، أو (محقق مطبوعة الفرقان)، أو: (القائمين على مطبوعة الفرقان) فإني أقصد به: الدكتور بشّار عوّاد، وابنه الدكتور محمد، فهما من تولى مقابلة النسخ، وإثبات الفروق، والتعليل عند الترجيح، وضبط النص، وبالله التوفيق والسداد، وبيده أزمّة الهداية والرّشاد.

وكتب:

عبد المنعم بن عبد الكريم بن أحمد آل ذكر الله

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

غرّة ذي القعدة سنة (١٤٣٩ هـ) - الرياض

إعادة نشر ما طُبِعَ مُحَقَّقاً

إعادة تحقيق ونشر ما طُبِعَ مُحَقَّقاً ليس أمراً مردوداً مطلقاً؛ فإن كثيراً من الكتب المطبوعة التي تنتشر بين أيدي الناس يشيع فيها السَّقْطُ والغلط، ويكثر فيها التصحيف والتحريف، وقلَّ الانتفاع بها، وكأنها مُخَدَّج سقيم.

وأهم الأسباب التي تحفز كثيراً من الباحثين والمحققين إلى إعادة نشر ما طُبِعَ مُحَقَّقاً، هي:

(١- أن يكون المخطوط قد نُشِرَ دون مراعاة أصول التحقيق، وقواعده المعروفة.

٢- أن يكون الكتاب قد نُشِرَ على مخطوطة سقيمة، مع وجود مخطوطات أخرى نفيسة للكتاب، ولكنها أهملت، ولم تُوضع في الحسبان.

٣- أن يكون الكتاب قد نُشِرَ على مخطوطة واحدة حسب علم المحقق، ثم ظهرت للكتاب نسخة أخرى موثقة، وفيها زيادات، وتصحيحات، وفروق تفيد في تقويم نصوص الكتاب.

٤- أن يكون المحقق السابق قد وقع في أوهام تؤدي إلى الخلط في عنوان الكتاب وصحة نسبه إلى مؤلفه، فيأتي الكتاب بغير اسمه الذي وضع له، أو منسوباً إلى غير مؤلفه مع الأوهام الكثيرة في التعليقات والتصحيحات مما يؤدي إلى تشويه النص، ثم يأتي المحقق اللاحق ليقوم ذلك كله، ويأتي به على الوجه الصحيح.

٥- أن يكون المحقق السابق ممن يتصرّف في أصل الكتاب بالإضافة، أو النقص أو التغيير

والتبديل على غير أساس (١).

(١) « تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل » (ص/ ٧٣) بتصرف.

وإذا سرحت الطرف في مطبوعة الفرقان بحثاً عن الأسباب التي سوّغت للقائمين عليها إعادة نشر « التمهيد » لا تجد حديثاً عن مخطوطات نفيسة تيسر للقائمين على مطبوعة الفرقان الوقوف عليها، ولا حديثاً عن سقطٍ أضرّ بالطبعات السابقة، ولا يستقيم أمر الكتاب إلا على وجوده، ولا شيئاً من هذه البابتة.

ومثار العجب أن القائمين على الطبعة المغربية - وهي الطبعة السابقة - اعتمدوا على مخطوطات نفيسة ليس لها ذكر في وصف النسخ الخطية عند القائمين على مطبوعة الفرقان - وهي الطبعة اللاحقة -، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- نسخة القرويين^(١) (رقم: ٣٠٦٤):

وهاتيه النسخة تشتمل على زيادات انفردت بها عن سائر النسخ الخطية، ومع كون الدكتور بشار عواد قلل من شأن القطع المحفوظة في خزائن الكتب المغربية في مقدمته (٤٠/١)، ولم ير أصلاً (فائدة لذكرها لتوفر ما هو أفضل منها)، فإن نصوصاً مما انفردت به هذه النسخة وقعت في تضاعيف مطبوعة الفرقان، ومن تلك الفقرات:

١- في (٣/٩٠) ذكر محقق مطبوعة الفرقان هذه الفقرة:

« حدّثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدّثنا قاسم، قال: حدّثنا أحمد بن زهير، قال: حدّثنا هارون بن معروف، قال: حدّثنا ضمرة، عن رجاء بن أبي سلمة، عن أبي رزين، قال سمعتُ الزهريّ يقول: أعياء الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه.

وروى أبو عاصم النبيل - وهو الضحّاك بن مخلد - عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن عبدالمك بن أبي بكر، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله ﷺ: توَصَّوْا مِمَّا غَيَّرَ النَّارُ. »

(١) انظر وصف هاتيه النسخة في مقدمة « التمهيد » (٣/هـ) الطبعة المغربية.

٢- وفي (٣/ ٩٥) قال الحافظ ابن عبد البر القرطبي:

« وقد رُوِيَ عن ابن عمر ترك الوضوء مما مسَّت النَّار، ذكره أبو بكر بن أبي شيبة، عن هُشيم، عن حُصين، عن مجاهد، عن ابن عمر. وعن وكيع، عن مسعر، عن جبلة، عن ابن عمر، ورواية أهل المدينة عنه أصحُّ ».

أقول: في صنيع المحقق نظر من وجهين:

أحدهما: أن هذه النصوص لم ترد في مجلد كوبريلي، (رقم: ٣٤٤) المشار إليه بالرمز (ك٢)، وهو الأصل المعتمد، و(يتعيَّن اعتماد الإبرازة الأخيرة منه حسب)، ولم ترد في مجلد طوب قابي سراي، (رقم: ٣٢٧)، المشار إليه بالحرف (ط)، ولم ترد في مجلد الخزانة بالرباط، (رقم: ٤١٨٦)، المشار إليه بالحرف: (خ)، ولم ترد في مجلد القادرية (رقم: ١٢٩)، المشار إليه بالحرف (ق).

والآخر: أن المحقق لم يذكر مصدر هذه النصوص التي وضعها في أصل الكتاب، وأغفل التنبيه على أنها من زيادات النسخ الخطية على الأصل المعتمد عنده، وهذا هو التلفيق بين النسخ الذي عاب به الدكتور بشَّار عوَّاد الطبقات السابقة للتمهيد!

والفقرة الأولى وقعت في الطبعة المغربية (٣/ ٣٣٢)، ونَبَّه القائمون عليها في (حاشية/ أ) على أنها من نسخة القرويين (رقم: ٣٠٦٤)، وعنهم نقلها: القائمون على مطبوعة هجر (٢/ ٥٤٤-٤٤٥)، ونَبَّهوا على أنها لم ترد في نسخة كوبريلي، وذلك في موضعين: الأول في (٢/ ٥٤٤)، حاشية (رقم: ٤)، والثاني في (٢/ ٥٤٥)، حاشية (رقم: ١).

فلما بلغت النَّوْبَةَ إلى محقق مطبوعة الفرقان، نقل الفقرة في مطبوعته (٣/ ٩١) وسكت، وفاته أن نسخة القرويين (رقم: ٣٠٦٤) ليست من النسخ التي توفرت له.

والفقرة الثانية وقعت في الطبعة المغربية (٣/ ٣٣٦)، ونَبّه القائمون عليها في (حاشية/ أ) على أنها من نسخة القرويين (رقم: ٣٠٦٤)، وعنهم نقلها: القائمون على مطبوعة هجر في (٢/ ٤٤٨)، ونَبّهوا في حاشية (رقم: ٢) على أنها لم ترد في نسخة كوبريلي، ثم نقلها بأخرة محقق مطبوعة الفرقان في مطبوعته (٣/ ٩٥)^(١).

وإذا عرفت ما قدّمته لك، وأقبلت على تصفّح مقدمة التحقيق (١/ ٤١) رأيت الدكتور بشار عوّاد يتحدث عن إبرازات « التمهيد »، وأن الحافظ ابن عبد البرّ صنّف: « التمهيد » أولاً مسوّدة، ثم أعاد تبيض الكتاب، وزاد فيه زيادات كثيرة، وحذف مما كتب في المسوّدة بعض ما رآه غير مناسب، أو هو مما أشبع القول فيه في الإبرازة الأخيرة، وأن هذه الحقيقة لم يتنبه إليها جميع مَنْ نشر الكتاب سابقاً، وأنه يتعيّن اعتماد الإبرازة الأخيرة حسب.

ويرى الدكتور بشار عوّاد في (١/ ١٩) أن النسخة المحفوظة في خزانة كتب كوبريلي بإستنبول، وبعض المجلدات المحفوظة في دار الكتب المصرية هي الإبرازة الأخيرة.

وهذا هو السبب الرئيس الذي حفز الدكتور بشار عوّاد إلى إعادة نشر « التمهيد » مرّة أخرى، ولكن بقي أن تعلم أن مطبوعة الفرقان وقع فيها التلفيق بين النسخ الخطية للتمهيد، والخلط بين إبرازتي الكتاب، وقد مرّ بك آنفاً خبر نسخة القرويين (رقم: ٣٠٦٤)، وليست من الإبرازة الأخيرة عند الدكتور بشار، وسأستقبل القول في ذلك إن شاء الله تعالى^(٢).

وفي (١/ ٦٣) أبان الدكتور بشار عوّاد عن سبب آخر لإعادة نشر « التمهيد » فقال: (من بين الأهداف الرئيسة التي دفعتنا إلى العناية بهذا الكتاب ضرورة تخريج أحاديثه والكلام

(١) وفي (١/ ٥٤-٥٣) ذكر الدكتور بشار عوّاد نسخة القرويين في تضاعيف كلامه على إبرازات التمهيد، وأنها تشتمل على زيادات لم ترد في نسخ الإبرازتين، أدخلت في الطبعة المغربية، وكل ما ذكره من زيادات انفردت بها هاتيه النسخة؛ فهو منقول عن الطبعة المغربية.

(٢) انظر (ص/ ٢٤).

عليها تصحيحاً وتضعيفاً، فهو من الكتب التي يُعنى المُحدِّثون بالعزو إليها عند تخريج الحديث، وتُبنى عليها المسائل الفقهية.

ولقد يسّر الله لنا تخريج جميع أحاديث الكتاب مرفوعها وموقوفها، والحكم عليها بما رزق الله سبحانه).

أقول: لا ريب في ضرورة تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، والحكم عليها بقدر الحاجة، وبما لا يثقل كاهل القارئ بما لا يُستطاع، ولا أريد مناقشة الدكتور في هاتِهِ القضية؛ لأن تخريج الأحاديث والآثار وإغفال ما وقع فيها من أضرار التحريف ضَرْبٌ في حديدٍ باردٍ^(١)، وسأكتفي في هذا السِّياق بالتنبيه على أمرين:

أحدهما: أن الأحاديث والآثار الواردة في « التمهيد » وقعت مخرجةً في مطبوعة هجر تخريجاً مجملاً، وأفاد القائمون على مطبوعة الفرقان من هذا التخريج.

والثاني: أن جملة من الآثار وقعت في مطبوعة الفرقان من غير عزو، وهي كذلك في مطبوعة هجر^(٢).

* * *

(١) انظر مثال ذلك في (ص/٣٩، ٦١).

(٢) انظر مثال ذلك في (ص/٣٨).

الخلل في وصف النسخ الخطية

مُقدّمة التحقيق، هي مفتاح الدخول إلى الكتاب، ومن أهم ما تشتمل عليه المقدّمة، ويُجال فيه النظر = النسخ الخطية التي توفرت للمحقق، وقيمة كلٍّ منها، وبحسب ما يذكره محقق الكتاب من معلومات دقيقة تكون به الثقة، وبقدر ما يدخل من الخلل فيها تزداد الشكوك.

وقد صدر الدكتور بشار عوّاد كتاب: « التمهيد » بمقدّمة تحدّث فيها عن النسخ الخطية التي توفرت له، والنسخ المعتمدة في التحقيق، دخل عليه خلل كبير في كثير منها حتى بلغ النسخ المعتمدة، وامتدّ إلى نماذج صور المخطوطات المنشورة في مقدمة التحقيق، وهذه أمثلة مما اتفق لي النظر فيه:

١ / المجلد الرابع من نسخة كوبريلي رقم (٣٤٥):

- في (١ / ٢٢) قال الدكتور بشار عوّاد في معرض وصفه مجلد كوبريلي رقم (٣٤٥):

(هذا المجلد لم يُقابل على الأصل المتسخ منه، ولا علاقة له بالمجلدات: الأول، والسابع إلى الحادي عشر، لا من حيث الكاتب، ولا من حيث^(١) الجودة، لكنه من النشرة الأخيرة قطعاً).

أقول: كذا قال الدكتور بشار عوّاد أن هذا المجلد: (لم يُقابل على الأصل المتسخ منه)، وليس الأمر كذلك، بل النسخة مقابلة، وآية ذلك: وجود الدّارة المنقوطة التي تعني أن النسخة عُورضت ورُوجعت، وقد ظهرت في أول النسخة ووسطها وآخرها.

(١) وقع في مطبوعة الفرقان: (حديث)، وهو تصحيف.

وظهر في حواشي النسخة اللَّحَق والتصحيح بخط الناسخ في مواضع منها، كما في (ق ٣٧/أ)، و(ق ٣٨/أ)، و(ق ٤٢/ب)، و(ق ١١١/ب)، و(ق ١٢١/أ).

وفي (ق ٨٩/أ)، و(ق ١١١/أ) ظهرت بعض الكلمات في حواشي النسخة، وفوقها حرف: (خ) إشارة إلى نسخة أخرى.

ولستُ أدري كيف استجاز الدكتور بشار القول بأن هذا المجلد (من النشرة الأخيرة قطعاً)، وهو لم ينعم النظر فيه؟!.

٢ / مجلد كوبريلي رقم (٣٤٤):

- وفي (١/٢٦-٢٧) قال الدكتور بشار عواد في معرض وصفه مجلد كوبريلي رقم (٣٤٤): (المجلد من منتسخت المئة السابعة، ويقع في (٢١٤) ورقة مسطرة، الورقة (١٩) سطرًا، في كل سطر ١٠-١٢ كلمة، كُتِب بخط النسخ، لكنه لم يُقَابَل بالأصل المنتسخ منه، ولا كان ناسخه من أهل العلم، لذلك كثر فيه التصحيف والتحريف والسقط، لكن تأكد لنا أنه من الإبرازة الأخيرة، لذلك اعتمدناه في القسم الذي لم يصل إلينا من الأصل، وهو المجلد الثاني منه، والذي يبدأ بالحديث الرابع لحميد بن قيس).

أقول: هكذا قال الدكتور بشار عواد إن هذا المجلد: (لم يُقَابَل بالأصل المنتسخ منه)، ومن يُطالع مجلد كوبريلي يرى بلاغات المقابلة في غاية الوضوح في حواشي المجلد، فقد كتب الناسخ بخط واضح في (ق ١٢٠/أ): (بلغ مقابلة)، وكذلك نصّ الناسخ على البلاغات في (ق ٢٠/أ)، و(ق ٥٠/أ)، و(ق ٨٠/أ)، و(ق ١٣٧/ب)، و(ق ١٥٠/أ).

وظهر في حواشي المجلد اللَّحَق والتصحيح بخط الناسخ في مواضع منه، كما في (ق ٢/ب)، و(ق ٤/أ)، و(ق ٥٨/ب)، و(ق ٧٢/أ).

وكذلك ظهرت الدّارة المنقوطة في أول المجلد ووسطه وآخره، وهي تدل على أن المجلد قد رُوجع وعُورض.

ولا ينقضي عجبي من الدكتور بشار كيف: (تأكد أنه من الإبرازة الأخيرة)، وهو لم ير بلاغات المقابلة، ولا تصحيح الناسخ، ولا الدّارة المنقوطة المنتشرة في صفحات المجلد؟!.

- تنبيه يتعلق بنسختي كوبريلي (رقم: ٣٤٤، ٣٤٥):

والعجب كل العجب أننا إذا رجعنا إلى صورة الورقة الأخيرة من كوبريلي (رقم: ٣٤٥) التي نشرها الدكتور بشار عوّاد في مقدمته (١/ ١٤٠)، وقرأنا آخر حديث فيها؛ وجدناه كُتِبَ هكذا: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ حَيَاءً مِنْ عَذْرَاءٍ فِي خِدْرِهَا » ①.

وإذا رجعنا إلى صورة الورقة الأولى من مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٤) التي نشرها الدكتور في (١/ ١٥٨)، السطر الثامن؛ وجدناه هكذا: « قَصَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ » ②.

① وهذه الدّارة المنقوطة من الداخل عند المحدثين تدل على أن المجلد عُورض ورُوجع، ولكن الدكتور حكم على كل من هذين المجلدين بأنه: (لم يُقابل على الأصل المنتسخ منه)!.

فأنت ترى أن الدكتور بشار لم يتنبه لهذا الأمر مع شدّة وضوحه في صفحتين اختارهما من الأصل المعتمد عنده، وأحسب أن المحقق لا يختار نماذج صور المخطوطات إلا بعد المراجعة ومعاودة النظر، وإذا كان هذا قد وقع للدكتور في صفحتين اختارهما من الأصل المعتمد؛ فما الظن بسائر المجلدات التي ذكر أنها: (من الإبرازة الأولى) أو أنه مجلد: (قليل الفائدة)؟!.

٣/ مجلد طوب قابي سراي رقم (٣٢٧):

- في (١/ ٢٩) قال الدكتور بشار عوّاد في وصف مجلد طوب قابي سراي رقم (٣٢٧):

(مجلد مخروم الأول والآخر، يبدأ في أثناء الحديث الثاني لحميد بن قيس، وينتهي في أثناء الحديث الحادي والعشرين لزيد بن أسلم، وقد رمزنا له بالحرف (ط)).

٤ / مجلد دار الكتب المصرية (٣١٥ حديث):

- وفي (٣٤ / ١) قال الدكتور بشار في وصف مجلد دار الكتب المصرية (٣١٥ حديث):
(مجلد مخروم الأول والآخر، يبدأ الموجود منه في أثناء الحديث الثاني والأربعين لنافع عن ابن عمر، وينتهي بالحديث الأول لصالح بن كيسان.

كتب المجلد بخط نسخي في (١٣٥) ورقة، مسطرتها (٢٥) سطراً، وهي نسخة مقروءة جيدة ومقابلة، كما يظهر في حواشيتها، على أنها كثيرة التصحيف والتحريف، ولم يكن له فائدة تذكر لتوفر نسخة الأصل في المادة التي تناولها، وقد رمزنا له (٤د).

٥ / مجلد مدينة - كذا في طبعة الفرقان - رقم (٣٢٦):

- وفي (٤٠ / ١) قال الدكتور بشار في وصف مجلد مدينة رقم (٣٢٦):
(مجلد يبدأ في أثناء الكلام على الحديث الثاني لنافع عن ابن عمر، وينتهي في أثناء الحديث الأول لصالح بن كيسان، يتكون من (١٤٠) ورقة).

٦ / مجلدات لم يتيسر للدكتور بشار عواد الوصول إليها:

- وفي (٤٠ / ١) قال الدكتور بشار:
(على أن بعض المجلدات لم يتيسر الوصول إليها، ومنها قطع في المحمودية بالمدينة المنورة تحمل الرقم (٣٩٨) و (٤٨٥) قيل لي: إنها مفقودة).
أقول: هذا توصيف من لم تسعد حماليق عينيه برؤية هاته المخطوطات؛ فإن المجلدات التي ذكرها الدكتور بشار عواد كلها تعود إلى نسخة واحدة، تتكون من مجلدات عديدة، والدكتور بشار عواد جعلها خمساً!

وإليك التوضيح والبيان:

(نسخة طوب قابي سراي):

هذه النسخة وصل إلينا منها: مجلدان محفوظان في متحف طوب قابي سراي بإستنبول، ورقمهما في المتحف: (٣٢٦) و (٣٢٧)، وهما: الرابع، والسابع عشر من نسخة كانت قبل ذلك وقفاً على المدرسة المحمودية في المدينة المنورة، ورقمهما في المحمودية: (٣٩٨) و (٤٨٥)، كما يدل على ذلك ختم وقفية المدرسة المحمودية.

المجلد الرابع رقم (٣٢٦) يشتمل على ١٣٠ ورقة، والمجلد السابع عشر رقم (٣٢٧) يشتمل على ١٣١ ورقة، في كل صفحة ٢٥ سطراً، وخطها نسخي واضح، ولكن الناسخ لم يكتب اسمه، ولا تاريخ النسخ في آخر المجلدين، وكأنه ادخر ذلك للمجلد الأخير الذي لم نظفر به، والنسخة قوبلت على أصلها، وعليها تصحيحات تنتشر في كل صفحة منها.

والمجلد الرابع (رقم: ٣٢٦): كُتِبَ على طرّة العنوان منه: (من شرح الموطأ لابن عبد البر، نفع الله به آمين)، وبعده فهرس للأحاديث المشروحة، وفي أعلى صفحة العنوان قيد تملك بخط الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٤٢ هـ) ونصه: (في ملك الفقير إلى الله تعالى: عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، عفى الله عنهم).

وفي أعلى (ق ١ / ب) كُتِبَ العنوان: (التمهيد لابن عبد البر)، وبجانبه رقم حفظ المجلد في المحمودية (٣٩٨) مع معلومات عدد صفحاته، وبعده: (الرابع من ...)، وفي الحاشية اليسرى مكتوب: (قطعة من شرح الموطأ، من قوله: والعتق ليس بيمين، إلى قوله: والأنواع - كذا - على الحقيقة، المسمى بالتمهيد)، وتحت ختم وقفية كتبخانة المدرسة المحمودية.

وهذا المجلد مخروم الأول والآخر، يبدأ من قول الحافظ ابن عبد البر - في أثناء الحديث الثاني والأربعين لنافع عن ابن عمر -: (والعتق فليس بيمين عند أهل التحصيل)، وينتهي في أثناء الحديث الأول لصالح بن كيسان عند قول الحافظ ابن عبد البر: (والأنواع على الحقيقة: النجوم التي هي منازل).

وهذا المجلد يبدأ في مطبوعة الفرقان من (٢٥٦/٩)، وينتهي في (٣١٧/١٠)، وذكره الدكتور بشار عواد في النسخ الخطية التي توفرت له في ثلاثة مواضع، ولم يتنبه إلى أنه يتحدث عن مجلد واحد!.

الموضع الأول: في (٣٤ / ١)، (مجلد دار الكتب المصرية (٣١٥ حديث):

وذكر أن الموجود منه يبدأ (في أثناء الحديث الثاني والأربعين لنافع عن ابن عمر، وينتهي بالحديث الأول لصالح بن كيسان)، ورمز له (د).

والموضع الثاني: في (٤٠ / ١)، (مجلد مدينة رقم (٣٢٦):

وذكر أنه (يبدأ في أثناء الكلام على الحديث الثاني - كذا - لنافع عن ابن عمر، وينتهي في أثناء الحديث الأول لصالح بن كيسان).

ومع وجود التشابه الكبير بين هذين المجلدين، والتماثل بينهما مما يؤكد أننا أمام مجلد واحد إلا أن الدكتور بشار عواد فرق بينهما!.

وفي صورة المخطوطة التي نشرها الدكتور بشار في مقدمته (١٧٦ / ١) للمجلد المحفوظ بدار الكتب المصرية (٣١٥ حديث) ظهر واضحاً رقم المجلد في المحمودية (٣٩٨) في أعلى الصفحة، ولم يبق من رقم الثمانية إلا جزء يسير، وهو في مصورة دار الكتب المصرية التي وقفتُ عليها أوضح، وبجانبه عدد أوراقه (١٣٠)، في كل صفحة (٢٥) سطرًا، ومع هذا كله فقد ذكر الدكتور في (٤٠ / ١) أنه لم يتيسر له الوصول إليه!.

والموضع الثالث: ذكره في (٤٠ / ١)، وقال: (بعض المجلدات لم يتيسر الوصول إليها، ومنها قطع في المحمودية بالمدينة المنورة تحمل الرقم (٣٩٨) و (٤٨٥) قيل لي: إنها مفقودة).
وأما المجلد السابع عشر (رقم: ٣٢٧): ففي أعلى (ق / ١ ب) بعد البسمة رقم حفظ المجلد في المحمودية (٤٨٥) مع معلومات عدد صفحاته، وبعده مكتوب: (سابع عشر من

التمهيد لابن عبد البر)، وفي الحاشية اليسرى (ق ٢/أ) مكتوب: (قطعة من شرح الموطأ، من قوله: عن ذلك، إلى قوله: فقالت: إذا أتيت على ذكر)، وتحتته ختم وقفه المدرسة المحمودية في المدينة المنورة.

وهذا المجلد مخروم الأول والآخر، يبدأ في أثناء الحديث الثاني لحميد بن قيس، عن مجاهد، من قوله: (عن ذلك حتى انتهى إلى باب المسجد)، وينتهي في أثناء الحديث الحادي والعشرين لزيد بن أسلم عند قول حفصة: (إذا أتيت على ذكر)، وفي الطرف كتب الناسخ: (بلغ مقابلة).

وهذا المجلد يبدأ في مطبوعة الفرقان من (٢/٢٦٣)، وينتهي في (٣/٣٧١)، وذكره الدكتور بشّار عوّاد في وصف النسخ الخطية في موضعين.

الموضع الأول: في (١/٢٩) (مجلد طوب قابي سراي رقم (٣٢٧)، ووصفه في سطرين!، ورمز له بالحرف (ط).

والموضع الثاني: في (١/٤٠)، وذكر: (أن بعض المجلدات لم يتيسر الوصول إليها، ومنها قطع في المحمودية بالمدينة المنورة تحمل الرقم (٣٩٨) و (٤٨٥)).

وتقدّم أن مجلد المحمودية (رقم: ٤٨٥)، هو المجلد المحفوظ في طوب قابي سراي (رقم: ٣٢٧)، وأنه وقع في أعلى الصفحة الأولى منه رقم حفظه في المحمودية (٤٨٥)، ولم ينشر الدكتور صورة من مجلد طوب قابي سراي في نماذج المخطوطات المنشورة في مقدمته.

٧/ مجلد المكتبة الظاهرية بدمشق رقم (٣٢٢) حديث:

- وفي (١/٣٩ - ٤٠) قال الدكتور بشّار عوّاد في وصف مجلد المكتبة الظاهرية بدمشق رقم (٣٢٢):

(المجلد الثالث من نسخة من الإبرازة الأولى، كُتبت بخط نسخي دقيق في (١٩٢) ورقة^(١)، مسطرتها (٢٩) سطراً، في كل سطر بحدود (١٦) كلمة، مخروم الأول يبدأ في أثناء الحديث العاشر من مراسيل ابن شهاب عند قول رسول الله ﷺ: [«أبكَ جنون فقال: لا»] قال: «فهل أحصنت؟» قال: نعم، قال رسول الله ﷺ: «أذهبوا به فارجموه»، وينتهي المجلد بآخر الحديث السادس والخمسين من أحاديث نافع، وقد رمزنا له بالحرف: ظا).

أقول: ليس في دار الكتب الظاهرية في دمشق إلا هذا المجلد من «التمهيد» كما في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «المنتخب من مخطوطات الحديث» للشيخ العلامة الألباني، (رقمه: ٣٢٢)^(٢)، ولكن الدكتور بشار عواد في (١٩/١) يحدّثنا عن مجلد آخر في الظاهرية، فقال - في معرض حديثه عن إبرازات الكتاب -: (الإبرازة الأولى لا تمثل الكتاب الذي ارتضاه مؤلفه فيما بعد في إبرازته الأخيرة؛ فهي كثيرة النقص والاختلاف في صياغة العبارات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: ... نسخة الظاهرية (٣٣٩٤) ظا!).

- وفي (٤٧٧/٧) علق على هذه الفقرة: «فهل أحصنت؟».

حاشية (رقم: ١) بقوله: (من هنا تبدأ نسخة الظاهرية (٣٣٩٤) والتي رمزنا لها بـ(ظا)).

فتحصّل من هذا كلّهُ: أن القائمين على مطبوعة الفرقان توفرت لهم نسختين من دار الكتب الظاهرية:

الأولى: ذات الرقم (٣٢٢)، وهي التي وصفها الدكتور بشار عواد في سطرين!، وذكر أنها تبدأ في أثناء الحديث العاشر من مراسيل ابن شهاب عند قول رسول الله ﷺ: «فهل

(١) كذا قال: (١٩٢) ورقة، والصواب: (١٩٣) ورقة.

(٢) بعث إليّ هذا المجلد من أرض الكنانة، الشيخ المفيد: عبد العاطي الشرقاوي - وهب الله له السلامة -.

أحصنت؟» (٤٧٧/٧)، وتنتهي بآخر الحديث السادس والخمسين من أحاديث نافع (٥٠٦/٩)، ورمزها: ظا.

والأخرى: ذات الرقم (٣٣٩٤) تبدأ في (٤٧٧/٧) من عند قول رسول الله ﷺ: « فهل أحصنت؟»، ولم يذكر الدكتور بشار عواد أين تنتهي، ورمزها أيضاً: ظا!.

وهذه النسخة أهمل الدكتور بشار عواد وصفها للقراء، ورقمها (٣٣٩٤) انتقل إلى مطبوعة الفرقان بواسطة مطبوعة هجر (١/١٧٠)، والعجب كل العجب أن القائمين على مطبوعة هجر ذكروا هذه النسخة ضمن نسخ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وأنها قطعة مصورة عن المكتبة الظاهرية محفوظة في الجامعة الإسلامية برقم (٣٣٩٤)؛ فلما بلغت النوبة الدكتور بشار عواد نسب هذه النسخة إلى دار الكتب الظاهرية برقم (٣٣٩٤)، ولا وجود لها أصلاً في دار الكتب الظاهرية!!.

ومن المفيد للقراء نقل وصف هذه النسخة عن مطبوعة مركز هجر، ثم بيان ما وقع فيه من خلل، وأثر ذلك في مطبوعة الفرقان.

قال القائمون على مطبوعة هجر في (١/١٦٩) في وصف النسخ الخطية للتمهيد:

(ثالثاً: نسخ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة:

- قطعة مصورة عن الخزانة العامة بالرباط، محفوظة برقم (٣٠٠٦)... الخ).

وبعد ذلك في (١/١٧٠) قال القائمون على مطبوعة هجر:

(- قطعة أخرى مصورة عن المكتبة الظاهرية، محفوظة برقم (٣٣٩٤).

تبدأ في أثناء حديث سادس لنافع، وتنتهي في أثناء حديث رابع عشر لنافع.

على الورقة الأولى منها ختم المكتبة الظاهرية بدمشق، وعليها بخط حديث: « الثالث من

كتاب التمهيد».

أولها: « قال: فهل أحصنت؟ قال: نعم. ».

آخرها: « ولا حجة لمن جعل ذلك في أول مغنم، أو نفاه عن أول مغنم إلا التحكم، وليس قوله في ذلك. ».

القطعة تقع في (١٧) ورقة من القطع الكبير، مسطرتها ٢٨ سطراً، كُتبت بخط نسخي معتاد، وأشير لها بالرمز: (ظ).

أقول: هذه النسخة ذات (١٧) ورقة ما هي إلا قطعة مصورة عن نسخة دار الكتب الظاهرية الواقعة في (١٩٣) ورقة، اعتوّرها خلل في التصوير لم يتنبه له القائمون على مطبوعة هجر، ولا من نقل عنهم رقمها: (٣٣٩٤)، ونشر الصفحة الأولى منها في مطبوعته (١/١٨٩)!.
تبدأ هذه النسخة في أثناء الحديث العاشر من مراسيل ابن شهاب الزهري.

أولها: « فهل أحصنت؟ » (ق ١/ب) - وفي مطبوعة الفرقان (٧/٤٧٧) - ثم الصفحة التي تليها مكررة عن الصفحة الأولى.

ثم تعقبها مباشرة (ق ٨٢/أ) آخر الحديث السادس لنافع، عن ابن عمر - وفي مطبوعة الفرقان (٨/٤٠٦) - وتنتهي هذه المصورة عند (ق ٩٧/ب) في أثناء الحديث الرابع عشر لنافع، عن ابن عمر - وفي مطبوعة الفرقان (٨/٤٨٦) -.

ومبعث الدهش: أن الدكتور بشار ذكر هذه النسخة ذات الرقم (٣٣٩٤) في مقدمته في وصف النسخ الخطية (١/١٩)، وفي (١/١٨٩) نشر صورة من الورقة الأولى منها، وفي الحاشية اليمنى من الصورة ظهر واضحاً: ختم (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة شؤون المكتبات، قسم المخطوطات)، وكتب الدكتور بشار تحت الصورة المنشورة: [الورقة الأولى من نسخة الظاهرية المرموز لها (ظأ)]، وفي (٧/٤٧٧) حدّد بدايتها، وقال في حاشية

(رقم: ١): [من هنا تبدأ نسخة الظاهرية (٣٣٩٤) والتي رمزنا لها ب (ظا)]، وبدأ بذكر فروقاتها من (٤٧٧/٧) مروراً بالمجلد الثامن برُمته إلى (٤٧٧/٩)، وهذه النسخة كما قدّمت لك تقع في (١٧) ورقة، ومقدراها في مطبوعة الفرقان أقل من مئة صفحة!!.

٨ / مجلد خزانة القرويين بفاس، (رقم: ٩٩١):

- وفي (٣٩ / ١) قال الدكتور بشار عوّاد معروف في وصف مجلد خزانة القرويين بفاس، (رقم: ٩٩١):

(وهو المجلد السابع من نسخة يظهر أنها عديدة المجلدات، يتكون من (١٣٩) ورقة، مسطرتها (٢٠) سطراً، كُتِبَ بخط مغربي... ثم في ظهر الطرّة بداية المجلد، وهو حديث ابن شهاب، عن عروة بن الزبير بن العوام، وينتهي: **بآخر الحديث السابع لابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وجاء في آخره: «نجز السفر السابع من التمهيد بحمد الله يتلوه أول الثامن: ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي إن شاء الله».**

أقول: كذا قال الدكتور بشار عوّاد أن مجلد خزانة القرويين: (ينتهي: **بآخر الحديث السابع لابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة،**) أي في (١٦٧/٦) من مطبوعة الفرقان.

وهذا خطأ مكرور، تجده أيضاً عند القائمين على مطبوعة هجر (١/١٧٨) في وصف هذا المجلد، فإنهم قالوا: (يبدأ بحديث ابن شهاب، عن عروة، وينتهي **بحديث سابع لابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله.**

والصواب: أن مجلد خزانة القرويين ينتهي بالحديث الثاني لابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، كما في النسخة الخطية (ق ١٣٦/أ)، وهو في مطبوعة الفرقان (٦/٩٥).

وقد جاء وصف مجلد القرويين بفاس (رقم: ٩٩١) على الصواب في الطبعة المغربية (٣/٨)، فقال الشيخ محمد الفلاح: (جزء كان بخزانة القرويين يبتدئ بأحاديث عروة، ويتهيء بالحديث الثاني لأبي بكر بن عبد الرحمن، وهي نسخة قديمة بها بعض البتر، فقد أذهبت الأرضة أطرافاً منها، وكُتِبَ بالورقة الأولى منها بخط مغاير: السفر السابع من التمهيذ).

٩ / مجلد الخزانة العامة بالرباط رقم: (٣٠٠٨) - كذا في مطبوعة الفرقان :-

- وفي (٣٨/١) قال الدكتور بشار عواد في وصف مجلد الخزانة العامة بالرباط:

(مجلد الخزانة العامة بالرباط، رقم (٣٠٠٨): مجلد يتكون من (١٦٧) ورقة، مسطرتها (٢٣) سطراً، كُتِبَ بخط نسخي، مخروم الأول والآخر، حيث يبدأ الموجود منه في أثناء الكلام على حديث ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: جاءني رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع، وآخره في أثناء الحديث الأول لابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني.

وهذا المجلد من الإبرازة الأولى حيث تكثر فيه الاختلافات عن الإبرازة الأخيرة، وقد رمزنا له (١).

أقول: كذا قال الدكتور بشار عواد، وفي كلامه نظر من وجوه:

الأول: أن هذا المجلد ذكره القائمون على مطبوعة هجر (١/١٦٨) منسوباً إلى الخزانة العامة بالرباط بهذا الرقم: (٣٠٠٨)، وتابعهم على ذلك: الدكتور بشار عواد، والصواب أن

هذا المجلد ما هو إلا نسخة مصورة عن الخزانة العامة بالرباط، محفوظ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بهذا الرقم (٣٠٠٨)^(١).

وأصل هذه النسخة محفوظ في الخزانة العامة بالرباط بهذا الرقم: (٥٩ق)، وقد ظهر رقم المخطوط في الورقة الأولى مع ختم الخزانة العامة بالرباط في غاية الوضوح، وكذلك هو في الورقة الأولى من مصورة الجامعة الإسلامية التي نشرها القائمون على مطبوعة هجر في (١/٢٢٥)، وكذلك ذكر هذه النسخة بهذا الرقم محقق الطبعة المغربية في (١/هـ).

والثاني: أن القائمين على مطبوعة هجر ذكروا في (١/١٦٨) أن نسخة الخزانة العامة بالرباط: (يبدأ الموجود منها بحديث مالك، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، وتنتهي في أثناء حديث أول لابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني).

على الورقة الأولى منها خاتم الخزانة العامة بالرباط.

أولها: عن مالك، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص).

وتابعهم الدكتور بشار عواد، فذكر أن مجلد الخزانة العامة بالرباط: (يبدأ الموجود منه في

أثناء الكلام على حديث ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: جاءني رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع).

(١) ومن العجائب أن القائمين على مطبوعة هجر ذكروا من النسخ المعتمدة في تحقيق التمهيد (١/١٦٨ - ١٦٩) نسختين من الخزانة العامة بالرباط، برقم: (٣٠٠٧، ٣٠٠٨)، وهذا خطأ، ونسخة ثالثة، وهي مصورة الجامعة الإسلامية عن الخزانة العامة بالرباط، ورقمها: (٣٠٠٦) على الصواب، فلما بلغت النوبة للدكتور بشار عواد معروف ذكر هذه النسخ في مقدمته (١/٣٧ - ٣٨) بهذه الأرقام (٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨) منسوبة إلى الخزانة العامة بالرباط!، والصواب: أن هذه النسخ ما هي إلا مصورات عن الخزانة العامة بالرباط محفوظة في الجامعة الإسلامية بهذه الأرقام (٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨).

والصواب كما في المخطوطة: أن مجلد الخزانة العامة بالرباط أوله: (« أميَّت أنا بالدار التي خرجتُ منها مُهاجراً؟ قال: إني أرجو أن يرفعك الله فيُنكأ بك أقوام، وينتفع بك آخرون، حدّثنا عمرو القاريّ: إن مات سعدٌ بعدي فاذفنه هاهنا على طريق المدينة، وأشار بيده هكذا»، فهذا الإسناد يعضد ما قال ابن عيينة، والله أعلم.

مالك، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: جاءني رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع...).

والغريب حقاً أن محقق مطبوعة هجر نشر صورة الورقة الأولى في (١/ ٢٢٥)، وظهر فيها بداية المخطوط بخلاف قوله، ولم يتنبه لهذا كله الدكتور بشار عواد، وتابع محقق مطبوعة هجر في غلظه!.

والثالث: أن الدكتور بشار عواد ذكر أن آخر هذا المجلد: (في أثناء الحديث الأول لابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني).

وهذا قول صحيح غير مدفوع، وبالتحديد ينتهي هذا المجلد عند قول الحافظ ابن عبد البر: (مالك، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني)، وهو السطر الثاني في (٧/ ١٣٦)، والغريب في الأمر: أن محقق مطبوعة الفرقان استمر في ذكر فروقات هذه النسخة إلى (٧/ ١٦٠)!.
وأحسب أن القارئ بعد بيان الخلل الواقع في هذه النسخ الخطية يعتقد: أن من المحال الممتنع أن تقع هذه الأغلط ممن اطلع على هذه النسخ، وصعد فيها النظر وصبّوه.

* * *

التلفيق بين النسخ الخطية، والخلط بين إبرازتي الكتاب

يرى الدكتور بشار عواد أنه تبين له بعد دراسة النسخ الخطية للتمهيد أنها تمثل نشرتين للكتاب، الإبرازة^(١) الأولى، وهي المسوّدة، وأكثر النسخ منسوخة عنها، والإبرازة الثانية، وهي الأخيرة، ممثلة بالنسخة المحفوظة في خزانة كتب كوبريلي بإستنبول، وبعض المجلدات المحفوظة في دار الكتب المصرية.

وذكر الدكتور بشار في (١٩/١) أن: (الإبرازة الأولى: لا تمثل الكتاب الذي ارتضاه مؤلفه فيما بعد في إبرازته الأخيرة؛ فهي كثيرة النقص والاختلاف في صياغة العبارات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: نسخة فيض الله ذات الرقم (٢٩٥) والتي رمزنا لها (ي١)، ومنها بعض المجلدات دار الكتب المصرية التي رمزنا لها (د)، ومنها نسخة القادرية ببغداد التي رمزنا لها بالحرف (ق)، والنسخة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية التي رمزنا لها (ت)، ومنها النسخ المحفوظة في القرويين بفاس المحفوظة بالأرقام (٤٥١٧) و(٣٠٦٣) و (٩٩١) المرموز لها بالحرف (ف)، ومنها نسخة الظاهرية (٣٣٩٤) (ظا) وغيرها من النسخ التي سيأتي وصفها لاحقاً).

قال: (ومن الغريب أن القائمين على الطبعة المغربية وجميع من نشر الكتاب بعدهم لم ينتبهوا إلى هذه الحقيقة، فذهبوا إلى التلفيق بين هذه النسخ، ومنها: عبارات أو فقرات مكررة، أعاد المؤلف صياغتها، وهو صنيع غير محمود في التحقيق القائم على دراسة النسخ المعتمدة).

(١) الإبرازة، هي: المرة التي يظهر أو يبرز فيها الكتاب، وتطابق الإبرازة في زماننا الطبعة. راجع: «معجم مصطلحات المخطوط العربي» (ص/٢٩).

أقول: لست أريد مناقشة الدكتور بشار عواد في وجوه الاتفاق والاختلاف بين إبرازتي التمهيد، ولا كيف صحّ عنده القطع بأن الإبرازة الثانية تتمثل في نسخة كوبريلي، وبعض المجلدات المحفوظة في دار الكتب المصرية فقط.

ولا أريد مناقشة الدكتور في القول بأن نسخة القرويين بفاس (رقم: ٣٠٦٣) من الإبرازة الأولى، وهو لم يذكر هذه النسخة ضمن النسخ الخطية التي توفّرت له، ولا في النسخ التي لم يتيسر له الوصول إليها^(١).

ولا أريد مناقشة الدكتور بشار في مصورة الجامعة الإسلامية (رقم: ٣٣٩٤)، وكيف استحالت عنده نسخة محفوظة في الظاهرية بالرقم نفسه (٣٣٩٤).

وسأغرض عيني عن صورة الورقة الأولى من مصورة الجامعة الإسلامية المنشورة في (١/١٨٩)، وعمّا كتبت أسفلها: [الورقة الأولى من نسخة الظاهرية المرموز لها (ظا)]، مع ظهور ختم الجامعة الإسلامية في الحاشية اليمنى، وعن بدأ فروقاتها من (٧/٤٧٧) مروراً بالمجلد الثامن بأكمله إلى (٩/٤٧٧)، والنسخة تقع في (١٧) ورقة.

سأطوي هذه الأغلاط وغيرها للقول في أمرين لا مناص من الحديث عنهما:

الأمر الأول: أن الدكتور بشار عواد يرى أن نسخة كوبريلي، وبعض المجلدات المحفوظة في دار الكتب المصرية، هي الممثلة للإبرازة الأخيرة للتمهيد.

ومن المعروف أن النسخ الخطية التي أشار إليها لا تشمل جميع كتاب « التمهيد »، وأن نسخة كوبريلي ينقصها المجلد الخامس - كما ذكر الدكتور بشار في مقدمة التحقيق (١/٢٠) - وأن المجلدات المحفوظة في دار الكتب المصرية لا تشمل على نصوص هذا المجلد، ومقتضى

(١) قال الدكتور عمر الجيدي، والشيخ سعيد أحمد أعراب في مقدمة تحقيقها للتمهيد - الطبعة المغربية - (٤/١٦): (قد

حاولنا غير مرّة الحصول على هذه النسخة، وكاتبنا في شأن تصورها، ولكن بدون جدوى).

ذلك أن ما بين المجلد الرابع، والسادس، وهو يبدأ من (٤٠٢ / ٦) إلى (٧٣ / ٨) في مطبوعة الفرقان كان من الإبرازة الأولى، وليس من الإبرازة الثانية !.

وعرّف بهذا أن نشر « التمهيد » وفق الإبرازة الثانية التي حدّد معالمها الدكتور بشار عواد شيء يستحيل فعله، ولا يمكن حصول مثله؛ للنقص الموجود في النسخ الخطية.

الأمر الثاني: أن القائمين على مطبوعة الفرقان وقع منهم التلفيق بين النسخ الخطية، والخلط بين إبرازتي الكتاب مع وجود أصل صحيح - يمكن الاعتماد عليه في نظر الدكتور بشار -.

وشواهد التلفيق بين النسخ الخطية في مطبوعة الفرقان كثيرة لا تخطئها العين، وهذه أمثلة من أول الكتاب ووسطه وآخره:

١- في (٢٨٠ / ١) علق المحقق على هذه الفقرة:

« وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا أحرَمَ الصَّبِيُّ ثم بلغَ في حالِ إحرامه، فإن جددَ إحراماً قبل وقوفه بعرفة أجزاءه، وإن لم يجددَ إحراماً لم يجزئه. قالوا: وأما العبدُ فلا يجزئه من حجة الإسلام وإن جددَ إحراماً.

قال أبو عمر: إنما أوجبوا الدم على العبد في تزكته الميقات على مذهبهم؛ لأنه لا يجوز للعبد أن يدخل مكة بغير إحرام، وهو الحرُّ في ذلك سواء، وليس الصَّبِيُّ ولا النصرانيُّ كذلك؛ لأنهما لا يلزمهما الإحرام لدخول مكة؛ لسقوط الفرض على كلِّ واحدٍ منهما؛ الصَّبِيُّ لصغره، والكافر لكفره، فإذا أسلم الكافر وبلغ الصَّبِيُّ بمكة، كان حكمهما حكم المكيِّ ولا شيءٌ عليهما في ترك الميقات.

وقال مالكٌ في النصرانيِّ يُسَلِّم عشيّة عرفة فيحرمُ بالحجِّ: يجزئه حجُّه من فرضه ولا دم عليه.

قال أبو عمر: هذا على أصله فيمن جاوز الميقات وهو لا يريد الإحرام، ثم بدا له في الحجِّ فأحرم، أنه لا دم عليه، وإنما يلزمه الدم إذا أراد الحجَّ ولم يُحْرَم من الميقات.

وقال الثوريُّ: النصرانيُّ يُسلم بمكةَ هو بمنزلة المولود بمكة. قال: وأما العبدُ فيلزمه إن عتقَ أن يخرجَ إلى الميقاتِ.»

حاشية (رقم: ١) بقوله: (هذه الفقرة والفقرات الأربع التي بعدها لم ترد في الأصل، وهي ثابتة في ق، ف ١، عدا الفقرة الأولى حيث لم ترد في ق).

أقول: هذا الفقرات الخمس لم ترد في الأصل، وقد أثبتها القائمون على مطبوعة هجر في (١٢ / ٤٧) من نسخة القرويين بفاس، ومحقق مطبوعة الفرقان، ونسبها إلى مجلد القرويين بفاس، (رقم: ٤٥١٧) المشار إليه بالرمز (ف ١)، وزاد نسبتها إلى مجلد القادرية (رقم: ١٢٩)، المشار إليه بالحرف (ق).

ومجلد القرويين والقادرية كلاهما من الإبرازة الأولى عند الدكتور بشار عواد، وهو القائل في مقدمته (١ / ٤١): (عند وجود إبرازتين للكتاب الواحد... يتعيّن اعتماد الإبرازة الأخيرة منه حسب)؛ فلماذا زاد على ما يتعيّن الاعتماد عليه؟!.

وهنا استطرادٌ يحسن التنبيه عليه، وهو أن قول الحافظ ابن عبد البرّ: « وليس الصَّبِيُّ ولا النصرانيُّ كذلك؛ **لأنهما لا يلزمهما** الإحرام لدخول مكة » - بهذه السِّيَاقَة إنما ورد في مجلد القادرية فقط (ق ١٦ / ب).

وسقط حرف النفي من مجلد القرويين بفاس (ق ٥٥)، ووقعت الجملة بهذه السِّيَاقَة: «وليس الصَّبِيُّ ولا النصرانيُّ كذلك؛ **لأنهما يلزمهما** الإحرام لدخول مكة.»

ونبه القائمون على مطبوعة هجر على ذلك في الحاشية (رقم: ٤)، وقالوا: (في ق - أي القرويين -: « **لأنهما يلزمهما** » والمثبت يقتضيه السِّيَاق)، وأثبتوا النص هكذا: « **لأنهما لا يلزمهما** »، ولم يتنبه لهذا محقق مطبوعة الفرقان؛ فنسب الجملة بالسِّيَاقَة الأولى إلى مجلد القرويين، فأخطأ.

٢- وفي (٣/٩٨-٩٩) قال الحافظ ابن عبد البرّ في مسألة الوضوء مما مسّت النار:

« لِقُوَّةِ الاختلاف في هذه المسألة بالمدينة بين علمائها، أشبع مالك رحمه الله في موطنه هذا الباب وشدّه وقوّاه؛ فذكر فيه عن النبي ﷺ من حديث ابن عبّاس، وسويد بن النعمان، وهما إسنادان صحيحان، وذكر فيه عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وعبدالله بن عبّاس، وعامر بن ربيعة، وأبي طلحة الأنصاريّ، وجابر بن عبدالله، وأبيّ بن كعب: **أنّهم كانوا لا يتوضّون ممّا مسّت النار.** »

وما ذكره مالك في موطنه عن أبي طلحة يدلّ على أن المنسوخ أمر النبي ﷺ بالوضوء ممّا مسّت النار؛ لأنّ أبا طلحة روى الأمر بالوضوء من ذلك عن النبي ﷺ وكان لا يتوضّأ؛ فدلّ ذلك على أنه منسوخٌ عنده؛ لأنّه يستحيل أن يأخذ بالمنسوخ، ويدع الناسخ وقد علمه .

أقول: في صنيع المحقق في هذا الموضع خلل من وجهين:

أحدهما: أن هذه الجملة: (**أنّهم كانوا لا يتوضّون ممّا مسّت النار**)، لم ترد في مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٤)، وهو الأصل المعتمد عنده، ولم ترد في مجلد طوب قاي سراي (رقم: ٣٢٧)، ولم ترد في مجلد القادرية (رقم: ١٢٩)، ومع هذا وضعها المحقق في أصل الكتاب من غير تنبيه ولا إشارة؛ فأوهم القراء أنها في الأصل المعتمد عنده، وليس الأمر كذلك.

والآخر: أن هذه الجملة: (**أنّهم كانوا لا يتوضّون ممّا مسّت النار**) وقعت في الطبعة المغربية (٣/٣٣٨) بين قوسين من غير إحالة على نسخة خطية كعادتهم في مثل هذه المواضع، ونقلها عنهم: القائمون على طبعة هجر (٢/٥٥٢)، ومحقق مطبوعة الفرقان (٣/٩٩) من غير إشارة إلى ذلك، على أن كلام الحافظ ابن عبد البرّ مستقيم المعنى بغير هذه الجملة.

هل عرفت الآن أن محقق مطبوعة الفرقان أهدر كل ما ذكره في مقدمته من الاعتماد على الإبرازة الأخيرة؟! وجرى على نسخ ما رآه في الطبقات السابقة؟!
٣- وفي (٤/٩٠) علّق المحقق على هذه الفقرة:

« قال أبو عمر: لم يفتّ يحيى بن يحيى في الموطأ حديث من أحاديث الأحكام ممّا رواه غيره في الموطأ إلا حديث طلحة بن عبد الملك هذا، وسائر ما رواه غيره من الأحاديث في الموطأ إنما هي أحاديث من أحاديث الجامع ونحوه، ليست في أحكام، وأكثرها أو كلها معلولة، مُتخلف فيها عن مالك، وقد تُوبع يحيى، تابعه: جماعة من رواة الموطأ على سقوط كل ما أسقط من تلك الأحاديث من الموطأ إلا حديث طلحة هذا وحده، وما عداه فقد تابعه على سقوطه من الموطأ قومٌ، وخالفه آخرون، وقد ذكرنا ذلك في آخر هذا الباب، ويحيى آخرهم عَرَضاً، وما أسقط من روايته فعن اختيار مالك وتمحيصه، والله أعلم.»

حاشية (رقم: ٣) بقوله: (هذه الفقرة بتماها لم ترد في ق، د، ١٠، وهي ثابتة في ج، وقد أبقينا عليها في المتن؛ لقوله في أولها: « قال أبو عمر » فلعله مما زاد بأخرة، والله أعلم.)

أقول: هذا الفقرة وقعت في الطبعة المغربية (٦/١٠) معزوة في الحاشية (رقم: ١) إلى نسخة الجلاوي، وتابعهم محقق مطبوعة الفرقان مع كون هذه الزيادة لم ترد في مجلد دار الكتب المصرية (رقم: ٣١٥)، المرموز له بـ (د١)، وهو من الإبرازة الأخيرة.

وأعجب شيء في هذا الموضوع قول المحقق: (قد أبقينا عليها في المتن؛ لقوله في أولها: « قال أبو عمر »).

ماذا فهمتَ أيها القارئ من محقق مطبوعة الفرقان؟!!

أفي هذا الحرف - (قال أبو عمر) - دلالة على أن ما بعده من الإبرازة الأخيرة؟!!

هذا والله شيء طريف في التمييز بين إبرازتي الكتاب، بعيداً عن الصواب، «كَبُعْدِ الأَرْضِ
من جَوِّ السَّمَاءِ»^(١).

أيها القائمون على مطبوعة الفرقان:

هلاً احتججتكم بهذا الحرف - (قال أبو عمر) - على أنفسكم في قولكم (١٩٣/٩) حاشية
(رقم: ٢): (في ظا: «قال أبو عمر: هذا إجماع من علماء المسلمين فارتفع فيه القول ووجب
التسليم» ولم ترد في الأصل؛ فكأن المؤلف حذفها في النشرة الأخيرة)!

٤- وفي (٩/٤٤٥-٤٤٦) علق المحقق على هذه الفقرة:

«أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا
محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا شبابة، عن مغيرة بن مسلم، عن أبي
الزبير، عن جابر، قال نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحمها، أو يشرب لبنها.

وأخبرنا عبدالله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا ابن
المنثري، قال: حدثني أبو عامر، قال: حدثني هشام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي
ﷺ نهى عن لبن الجلالة.

وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن يزيد، قال:
حدثنا يزيد بن محمد، قال: حدثنا يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن
عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبن الجلالة، وعن لحومها، وعن أكل المَجْثَمَةِ.

ورواه شعبة، عن قتادة بإسناده مثله».

(١) شطرٌ من بيتٍ لُنْصِيبِ بنِ رِباحٍ، أوله: ولي كَرَمٌ عن الفحشاءِ ناء.

حاشية (رقم: ٥)، (٤٤٥ / ٩) بقوله: (لم يرد في الأصل، د٤، ف٣، وهو ثابت في ظا، ولعل المؤلف حذفه فيما بعد، أو يكون سقط من الأصل والنسخ التي نُسخَت عنه؛ فأبقينا عليه احتياطاً).

أقول: هذه الفقرة الطويلة لم ترد في: مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٧)، وهو الأصل المعتمد، ولم ترد في مجلد القرويين، والمرموز له بـ (ف٣)، ولم ترد في مجلد طوب قابي سري (رقم: ٣٢٦)، ومصورته مجلد دار الكتب المصرية المرموز له (د٤).

ولكن هذه الفقرة وقعت في مجلد الظاهرية (ق ١٨١/أ)، وأثبتها القائمون على الطبعة المغربية في أصل الكتاب (١٨٢-١٨٣ / ١٥)، ونَبَّهوا على مصدر هذه الفقرة (١٨٣ / ١٥) الحاشية (رقم: ١)، وتابعهم محقق مطبوعة الفرقان مع كون مجلد الظاهرية عنده من الإبرازة الأولى، قائلاً: (لعل المؤلف حذفه فيما بعد، أو يكون سقط من الأصل والنسخ التي نُسخَت عنه؛ فأبقينا عليه احتياطاً).

ولكنه في (٤٣٣ / ٩) علّق على هذه الفقرة:

« وقال عطاء في الجُرذ الوَحْشِيّ: ليس بصيّدٍ فأقْتَلَهُ ».

حاشية (رقم: ١) بقوله: (زاد بعد هذا في م من ظا: « وهذا قول صحيح إلا أنه تناقض فقال في الكلب الذي ليس بعقور: إن قَتَلَهُ ضَمِنَهُ بقيمته، ومعلوم أن الجُرذ الوَحْشِيّ ليس بصيّد ». وهذا كله لم يرد في الأصل، ولا في ف٣، د٤ مما يعني إما أن يكون المؤلف قاله، ثم حذفه، أو يكون من قول أحد القراء، فالله أعلم).

فأنت ترى أن محقق مطبوعة الفرقان وضع هذه الجملة - « وهذا قول صحيح إلا أنه تناقض فقال في الكلب الذي ليس بعقور: إن قَتَلَهُ ضَمِنَهُ بقيمته، ومعلوم أن الجُرذ الوَحْشِيّ ليس بصيّد » - في الحاشية، وأبى أن تكون في أصل الكتاب؛ لأنها لم ترد إلا في مجلد الظاهرية (ظا)!

تارة يجعل ما انفردت به نسخة الظاهرية في أصل الكتاب احتياطاً، وتارة يستبعده، وهذا تناقض لا خفاء فيه، وعلى المحقق أن لا يُفرّق بين المتماثلات من غير سبب.

٥- وفي (٤٣/١٦) علّق المحقق على هذه الفقرة:

« فأما رواية يحيى وَمَنْ تابعه ففي معنى رواية القعنبى، وأمّا رواية ابن القاسم وَمَنْ تابعه، فمخالفة؛ لأن الرجال يكونون مُخبرين لأبي ليلى مع سهل، وفي رواية يحيى أن الرجال حدّث عنهم سهل هذا الحديث ».

حاشية (رقم: ١) بقوله: (هذه الفقرة لم ترد في الأصل، وهي ثابتة في ي ٢).

أقول: هذه الفقرة زادها القائمون على مطبوعة هجر (٣٥٩/٢١)، ونبّهوا في الحاشية (رقم: ١) على هذه الزيادة، وكذلك صنع محقق مطبوعة الفرقان.

وهذه الزيادة وردت في نسخة فيض الله أفندي بإستنبول (رقم: ٤٨٦)، المرموز لها بـ (ي ٢)، وصرّح ناسخها: الحسن بن علي الحسيني في آخرها (ق ٢٤٦/أ) بأن: (هذه النسخة نُسخت من مسوّد المؤلف أبي عمر بن عبد البرّ بخط يده)، ونقل الدكتور بشّار عوّاد كلام الناسخ هذا في مقدمته (٢٨/١).

وفي (٢٩/١) ذكر الدكتور بشّار عوّاد أن: (هذا المجلد قليل الفائدة؛ لأنه كثير التصحيف والتحريف والسقط، فضلاً عن أنه من الإبرازة الأولى).

وعرّف بهذا التقرير: أن القائمين على طبعة الفرقان وقع منهم (التلفيق بين النسخ الخطية مع وجود أصل صحيح يمكن الاعتماد عليه - عند الدكتور بشّار عوّاد - وهي طريقة غير محمودة عند وجود إبرازتين للكتاب الواحد، إذ يتعيّن اعتماد الإبرازة الأخيرة منه حسبّ.

ونسخة كوبريلي هي المثلة للإبرازة الأخيرة، وكذا بعض المجلدات المفردة)^(١)!.

* * *

(١) مقدمة تحقيق « التمهيد » (١ / ٤١) للدكتور: بشّار عوّاد.

الاعتماد على الطبقات السابقة

للتمهيد طبعات متعدّدة، ومن أشهرها: الطبعة الصادرة عن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في المغرب، والطبعة الصادرة عن مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، وهي مُرتبة على أبواب الموطأ، ولهاتين الطبعتين أثر واضح على مطبوعة الفرقان في نصوص الكتاب، والتعليق عليه، وذكر فروقات النسخ الخطية، وزياداتها على الأصل المعتمد، وغير ذلك مما يطول ذكره^(١)، ولو قال قائل: إن مطبوعة الفرقان ما هي إلا إبرازة ثانية من مطبوعتي: هجر والمغربية لم يبعد قوله من الصواب.

وإن استنكر أحدٌ هذا القول، أو توجّس منه مرتاب؛ فليقرأ تعليق محقق مطبوعة الفرقان على هذه الفقرة في (٢٢٨/٣):

« ورواه الثوريُّ، عن زيد بن أسلم، فقال فيه: من طعام، كما قال مالك ».

حاشية (رقم: ١) قال: (بعد هذا اضطربت المطبوعة المغربية، واعتمدنا النص من د ١ و ط مع حذف التكرار).

أقول: هذا خبط عجيب، وبيان ذلك من أربعة أوجه:

أحدها: أن المحقق يقول: (بعد هذا اضطربت المطبوعة المغربية، واعتمدنا النص من د ١ و ط) ! وهل قبل هذا كان اعتمادكم على الطبعة المغربية؟! وما عسى أن يقول المرء في نقد هذه الرّزية؟!!

(١) تقدّم القول (ص/١٢-١٦) في الخلل الذي دخل على الدكتور بشّار عواد في وصفه: نسخة دار الكتب الظاهرية، ونسخة القرويين، ونسخة الخزائنة العامة بالرباط، وأن مردّد ذلك إلى اعتماد الدكتور على ما ذكره القائمون على مطبوعة هجر في وصف النسخ المذكورة؛ فأغنى عن إعادته هنا.

أما والله لقد جئتم بمُطفئة الرَّضف التي لا شوى لها، فأين حديثكم عن توفر (أكثر النسخ الخطية المعروفة في خزائن الكتب بالخافقين من التمهيد من البلاد المغربية، والمصرية، والشامية، والعراق، وتركيا، وغيرها)؟!.

وما فائدة النسخ الخطية إذا كان عمدتكم المطبوعات السابقة؟!.

ثانيها: أن قول المحقق: (بعد هذا اضطربت المطبوعة المغربية، واعتمدنا النص من د وط مع حذف التكرار) ليس من كيسه، ولا من كراريسه، وإنما هو قول معاد منقول عن محقق مطبوعة هجر مع تغييرات يسيرة، فقد علّق محقق مطبوعة هجر على هذه الفقرة في (٦٠٣/٨):

« ورواه الثوري، عن زيد بن أسلم، فقال فيه: من طعام، كما قال مالك ».

حاشية (رقم: ٥) بقوله: (من هنا حدث اضطراب بالتقديم والتأخير في النسخة المطبوعة، ينتهي ص: ٦٠٦ وما أثبتناه موافق لنسختي: ص ٤، س).

فجاء محقق مطبوعة الفرقان وساق الكلام بتصرّف مع تغيير رموز المخطوطات، فالنسخة المشار إليها بالرمز: (ص ٤) عند محقق مطبوعة هجر، هي النسخة المشار إليها بالرمز: (د ١) عند محقق مطبوعة الفرقان: مجلد دار الكتب المصرية (رقم: ٣١٥).

والنسخة المشار إليها بالحرف: (س) عند محقق مطبوعة هجر، هي النسخة المشار إليها بالحرف: (ط) عند محقق مطبوعة الفرقان: مجلد طوب قابي سراي (رقم: ٣٢٧)!.
فأنت ترى أن محقق مطبوعة الفرقان نقل عن محقق مطبوعة هجر ما دبّ ودرج، وطار ووقع!!.

ثالثها - وهي الثالثة الأثافي -: أن محقق مطبوعة هجر ذكر في (٦٠٣/٨) حاشية (رقم: ٥) أن ما أثبته (موافق لنسختي: ص ٤، س)، وكذلك قال محقق مطبوعة الفرقان في (٢٢٨/٣)،

حاشية (رقم: ١): (بعد هذا اضطربت المطبوعة المغربية، واعتمدنا النص من د ١ و ط)، ثم إن محقق مطبوعة هجر خالف ما وقع في النسختين السابقتين؛ فقدّم فقرة من كلام الحافظ ابن عبدالبرّ في (٨ / ٦٠٥)، وهي قوله:

« دخل حديث بعضهم في بعض، والمعنى سواء، وفي حديث موسى بن معاوية زيادة، قال أبو سعيد: فلا أزال أخرجه كما كنتُ أخرجه أبداً ما عشتُ ».

وعلق عليها في **حاشية (رقم: ٣)** بقوله: (جاءت هذه العبارة في: ص ٤، س بعد الأثر الآتي).

فجاء محقق مطبوعة الفرقان، وساق كلام ابن عبدالبرّ في (٣ / ٢٣٠) كما وقع في مطبوعة هجر، لا كما وقع في النسخ الخطية، وخالف نسخة دار الكتب المصرية (ق ١٠٥ / أ) المشار إليها بالرمز (د١)، ونسخة طوب قابي سراي (ق ٢٤ / أ) المشار إليها بالحرف: (ط)، ولم يُنبّه على صنيعه هذا، ونقض قوله السابق: (اعتمدنا النص من د ١ و ط)!.

والعجب أن نسخة دار الكتب المصرية (رقم: ٣١٥) المشار إليها بالرمز (د١) عند محقق مطبوعة الفرقان من الإبرازة الأخيرة التي يتعيّن الاعتماد عليها عنده!.

رابعها: أن محقق مطبوعة الفرقان أغفل التنبيه على فروقات: (نسخة طوب قابي سراي: ط) إلا ما نبّه عليه محقق مطبوعة هجر، وذلك في موضعين:

الأول: في (٣ / ٢٢٤) علق المحقق على كلمة « من رضاع » الواقعة في هذه الفقرة:

« ذكرنا عبدالله بن سعد بن أبي سرح في كتاب: الصحابة بما يُغني عن ذكره هاهنا، وتوفي في فلسطين سنة ست وثلاثين، وكان أخا عثمان لأُمّه من رضاع، وابنه عياض ثقة مأمون ».

حاشية (رقم: ٥) بقوله: (« من رضاع » ليس في ط).

وكذلك نبّه محقق مطبوعة هجر قبله على هذا في (٨ / ٦٠٠)، حاشية (رقم: ٣) تعليقا على « من رضاع » فقال: (سقط من: س، م).

الثاني: في (٢٣٦ / ٣) علّق المحقق على هذه الفقرة:

« وحدّثنا خلف بن أحمد، قال: حدّثنا أحمد بن مطرّف، قال: حدّثنا سعيد بن عثمان الأعناقى، قال: حدّثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: حدّثنا عبدالله بن يوسف، قال: حدّثنا الليث، عن عبدالرحمن بن خالد الفهمي، وعُقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، أنه قال: إن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر مُدّين من حنطة.»

حاشية (رقم: ١) بقوله بعد تخريج الحديث: (وقد سقط هذا الحديث جملة من: ط، م).

وكذلك نبّه قبله محقق مطبوعة هجر على هذا في (٨ / ٦٠٩)، حاشية (رقم: ٤) فقال تعليقا على الحديث: (سقط من: س، م).

وأما بقية فروقات نسخة طوب قابي سراي: (ط) الواقعة في الحديث الرابع عشر لزيد بن أسلم فقد أهملها محقق مطبوعة هجر، وتابعه محقق مطبوعة الفرقان في ذلك كلّ، على أن الفروقات الموجودة في نسخة (ط) قد تصل أحيانا إلى ثماني فروقات في صفحة واحدة!.

وحينما نبّه محقق مطبوعة هجر في (٨ / ٦٠٨) على تصحيف كلمة وقعت في الطبعة المغربية، وقال معلقا على قول الحافظ ابن عبد البر: « ابن أبي صُعَيْرٍ » حاشية (رقم: ٣) بقوله: (في م: «أبي سعيد» = سارع محقق مطبوعة الفرقان في (٢٣٣ / ٣) وعلّق على هذه الكلمة، **حاشية (رقم: ٤) بقوله:** (في م: «سعيد» خطأ)!!.

والعجب كل العجب أن هذه الكلمة: « ابن أبي صُعَيْرٍ » بالعين المهملة تصحّفت في: نسخة طوب قابي سراي (ق ١٠٥ / ب) إلى: « ابن أبي صُعَيْرٍ » بالعين المعجمة، فأغفل محقق مطبوعة هجر التنبيه عليها، وتابعه محقق مطبوعة الفرقان!!.

فهل من أصول التصحيح العلمي للكتاب أن يُغفل المحقق التنبيه على تصحيف كلمة إذا وقعت في النسخة الخطية التي اعتمدها، ويُنبه عليها إذا وقعت في طبعة سابقة؟! أفتونا أيها القراء في هذا الصنيع؟!.

وهذا التوافق بين مطبوعتي الفرقان وهجر في تقديم بعض الفقرات، وذكر الفروقات بين النسخ، والتنبيه على ما وقع في المطبوعة المغربية، وإغفال ما وقع في نسخة طوب قابي سراي لهو من أكبر الأدلة على أن محقق مطبوعة الفرقان إنما اعتمد على مطبوعة هجر، وأغفل الرجوع إلى النسخ الخطية.

وإن بقي في صدر القارئ سُدفَةٌ من ريب، أو تعاورته أسنَّة الشُّكوك فيما قرأ؛ فإني موردٌ له أمثلة متنوعة لاعتماد محققي مطبوعة الفرقان على الطبعات السابقة:

١- في (١٣٣/٧) « وقال ابن مسعودٍ: لكلِّ شيءٍ ثَمَرَةٌ، وَثَمَرَةُ الصَّلَاةِ الدُّعَاءُ. وقال أيضاً: لا يسمعُ الله دُعَاءَ مُسْمَعٍ، ولا مُرَاءٍ، ولا لَاعِبٍ.

وقال يزيد الرقاشي: الدُّعَاءُ المُسْتَجَابُ: الذي لا تُخْرِجُهُ الأَحْزَانُ، ومِفْتَاحُ الرَّحْمَةِ: التَّفَرُّغُ. وقد قالوا: إن الله يُجِبُّ أن يُسأل، ولذلك أمر عباده أن يسألوه من فضله، وقالوا: لا يصلح الإلحاح على أحدٍ، إلا على الله عز وجل.

وقال مؤرِّق العجلي: دعوتُ ربِّي في حاجةٍ عشرين سنةً، فلم يَقْضِها لي، ولم أياس منها.

وروي عن أبي جعفر محمد بن عليٍّ، وعن الصَّحَّاح، أنها قالا - في قوله تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]: كان بينهما أربعون سنةً. وقال ابن جريج: يُقال: إن فرعون ملك بعد هذه الآية أربعين سنةً.»

أقول: هذه صفحة كاملة وقعت في آخر الحديث الثاني لابن شهاب، عن أبي عبيد، يقابلها في مطبوعة هجر (٧/٢٢٣ - ٢٢٤)، وبالمقارنة بينها نجد هذه الموافقات:

- قول ابن مسعود: « لكلِّ شيء ثَمَرَةٌ، وثَمَرَةُ الصَّلَاةِ الدُّعَاءُ » ورد في مطبوعة هجر (٢٢٣/٧) غُفلاً من التخريج، وكذلك في مطبوعة الفرقان (١٣٣/٧).

- وأما قول ابن مسعود: « لا يسمَعُ اللهُ دُعَاءَ مُسَمِّعٍ، ولا مُرَائٍ، ولا لَاعِبٍ »، فقد ورد مخرجاً في مطبوعة هجر (٢٢٣/٧) حاشية (رقم: ٤) هكذا:

[أخرجه أحمد في الزهد ص ١٥٩، والبخاري في الأدب المفرد (٦٠٦)، والبيهقي في الشعب (١١٣٧)].

وكذلك ورد مخرجاً في مطبوعة الفرقان (١٣٣/٧) حاشية (رقم: ١) هكذا:

[أخرجه أحمد في الزهد ص ١٥٩ (٨٦٥)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٠٦)، والبيهقي في شعب الإيمان ٥١/٢ (١١٣٧)].

أرأيت كيف اقتصر محقق مطبوعة الفرقان على المصادر الحديثية التي ذكرها محقق مطبوعة هجر؟!

على أن أثر ابن مسعود: أخرجه ابن أبي شيبة في « مُصَنَّفَه » (٢٩٨٨٠)، وأغفله محقق مطبوعة هجر، وتابعه محقق مطبوعة الفرقان، وعزوه إلى ابن أبي شيبة في « مصنّفه » أولى من عزوه إلى البيهقي في « شعب الإيمان » لأمرين:

أحدهما: تقدّم طبقة ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وشهرة كتابه « المُصَنَّف »، وتأخر طبقة البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، فالحافظ ابن عبد البرّ أسنُّ منه بستّ عشرة سنة، وأقدم سماعاً.

والآخر: أن ابن أبي شيبة روى الأثر باللفظ الذي ذكره ابن عبد البرّ: « لا يسمَعُ اللهُ دُعَاءَ مُسَمِّعٍ، ولا مُرَائٍ، ولا لَاعِبٍ ».

وأما البيهقي فقد رواه بهذا اللفظ: « إنَّ الله تعالى لا يقبل من مُسَمِّعٍ، ولا مُرَائٍ، ولا لاهٍ ».

- قوله: « مِفْتَا حُ الرَّحْمَةِ: التَّفْرُغُ »، كذا وقعت في الطبعة المغربية (١٠ / ٣٠١)، وتابعهم:

القائمون على مطبوعة هجر (٧ / ٢٢٤)، ومحقق مطبوعة الفرقان بأخرة (٧ / ١٣٣)!

ولست أدري كيف يكون التَّفْرُغُ مفتاحاً للرحمة!

ولا كيف تتابع هؤلاء على هذا التصحيف الظاهر، وصوابه: « التَّضْرَعُ ».

فانظر كيف تصحفت هذه الكلمة في مطبوعة الفرقان تبعاً للطبعات السابقة، وهي على

الصواب في النسخ الخطية: مجلد خزانة العامة بالرباط (ق ١٨٨ / أ)، المرموز له بـ (١)، وفي

مجلد الرياض (ق / ٢٠٤)، المشار إليه بالحرف (ض).

وكذلك أخرج ابن أبي الدنيا قول الرقاشي في « المهم والحزن » (١٦)، وهو على الصواب

في مطبوخته.

- قوله: « مُورِّقُ الْعِجْلِيِّ »، علّق محقق مطبوعة هجر على هذا الموضوع في (٧ / ٢٢٤) حاشية

(رقم: ١) بقوله:

[في ر « مرزوق العجلي »، وفي م: « مروق العجلي ». وهو مروق بن مشمرج، ويقال: ابن

عبد الله. أبو المعتمر العجلي البصري. كان ثقة عابداً، توفي في ولاية عمر بن هبيرة على

العراق. تهذيب الكمال ١٦ / ٢٩، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٣٥٣].

وكذلك علّق محقق مطبوعة الفرقان على هذا الموضوع في (٧ / ١٣٣) حاشية (رقم: ٢):

[في ر ١: « مرزوق »، وفي م: « مروق ». وكلاهما تحريف. وهو أبو المعتمر مروق بن

مشمرج بن عبد الله العجلي البصري. انظر: الإكمال لابن ماكولا ٧ / ٢٣٢، وتهذيب الكمال

١٦ / ٢٩، وتوضيح المشتبه لابن ناصر ٨ / ٣٠٤].

تأمل أيها القارئ: كيف نبّه محقق مطبوعة هجر على ما وقع في مجلد الخزانة العامة بالرباط،

وعلى ما وقع في الطبعة المغربية، وتابعه محقق مطبوعة الفرقان، ولو راجعت مجلد الخزانة

العامّة (ق ١٨٨ / أ) رأيت قول العجلي وقع بهذه السّياقة: « دعوتُ ربّي في حاجةٍ عشرين سنةً، فلم يقضها لي، ولم يأس منها »، ولم ينبّه محقق مطبوعة هجر على هذا، وتابعه محقق مطبوعة الفرقان.

وكذلك أغفل محقق مطبوعة هجر التنبيه على المواضع التالية:

- قوله: « وقال أيضاً »، وقع في مجلد الخزانة العامّة (ق ١٨٧ / ب): « وقال ابن مسعود ».

- قوله: « روي عن أبي جعفر محمد بن عليّ، وعن الضّحّاك »، وقع في مجلد الخزانة العامّة (ق ١٨٨ / أ): « ورؤي عن أبي جعفر محمد بن عليّ، والضّحّاك ».

- قوله: « وقال ابن جريج: يُقال: إن فرعون »، وقع في مجلد الخزانة العامّة (ق ١٨٨ / أ): « وقال ابن جريج: يقولون: إن فرعون ».

وكذلك أغفل محقق مطبوعة الفرقان التنبيه على هذه المواضع كلها؛ فأنت ترى أن محقق مطبوعة الفرقان لم ينبّه على شيء في هذه الصفحة إلا ما نبّه عليه محقق مطبوعة هجر، ولم يزد محقق مطبوعة الفرقان في هذه الصفحة شيئاً إلا تخريج أثر أبي جعفر، محمد بن عليّ في حاشية (رقم: ٣)، والعجب أنه ترك قول الضّحّاك عُفلاً من التخريج.

٢- وفي (٧ / ٤٧٧) علق المحقق على هذه الفقرة:

« فأمر به رسول الله ﷺ أن يُرجمَ بالمُصلّى، فلما أدلّقتُهُ الحجارَةُ جَمَزَ حتّى أدركَ بالحجارَةِ؛ فقتلَ بها رجماً ».

حاشية (رقم: ٣) بقوله: (هكذا في النسخ، وجمز: وثب، وفي مصادر التخريج: « بالحرّة »).

أقول: كذا قال المحقق، وفي قوله أغلاط لا نظير لها، وبيان ذلك من وجوه:

أحدها: قوله: (هكذا في النسخ، وفي مصادر التخريج: «بالحرّة») إنما هو نقل عن محقق مطبوعة هجر (٧١ / ٢٠)، حاشية (رقم: ٤) حيث قال: (في النسخ: بالحجارة، والمثبت من مصادر التخريج).

فأما محقق مطبوعة هجر فأثبت ما وجد في مصادر التخريج: « بالحرّة »، وأما محقق مطبوعة الفرقان فأثبت ما زعم أنه في النسخ: « **أُدْرِكُ بالحجارة** »، والذي وقع في النسخ الخطية لفظان:

أحدهما: « **أُدْرِكُ بالحرّة** » كما في نسخة الظاهرية (ق ١ / ب)، وفي نسخة ابن يوسف كما في الطبعة المغربية (١٠٦ / ١٢) حاشية (رقم: ٩).

والآخر: « **أُدْرِكْتَهُ بالحجارة** » كما في نسخة الرياض (ق ٣٥٦) المشار إليها بالحرف (ض).

وأما اللفظ الذي أثبتته محقق الفرقان: « **أُدْرِكُ بالحجارة** » فإني لم أجده في شيء من النسخ الخطية، وإنما ذكره القائمون على الطبعة المغربية (١٠٦ / ١٢)، وهم قد اعتمدوا نسخة الرياض أصلاً في المجلد الثاني عشر، فكأنهم تصرّفوا فيه، وتابعهم محقق مطبوعة الفرقان كعادته في متابعة المطبوعات السابقة.

والثاني: أن هذه الكلمة: (بالحرّة) ظهرت في غاية الوضوح في صورة الورقة الأولى التي نشرها الدكتور بشار عواد في مقدّمة التحقيق (١ / ١٨٩).

والثالث: أن القائمين على الطبعة المغربية نبّهوا في (١٠٦ / ١٢) حاشية (رقم: ٩) على أن الكلمة وردت في مجلد الظاهرية، ومجلد ابن يوسف: (بالحرّة)، ولم يفتن لهذا كله محقق مطبوعة الفرقان، وأثبتها: (**أُدْرِكُ بالحجارة**)، ثم زعم أنها (هكذا في النسخ).

أيها القراء: أهذا صنيع من يُراجع المخطوطات، ويُدقّق في المطبوعات؟!.

٣- وفي (٩٧-٩٨ / ٣) علق محقق مطبوعة الفرقان على هذه الفقرة:

« وقد روى عفان، عن همام، عن قتادة، قال: قال لي سلمان بن هشام: إن هذا - يعني الزهري - لا يدعنا إن كان شيء أمرنا أن نتوضأ - يعني مما مسّت النار - فقلتُ له: سألتُ سعيد بن المسيّب فقال: إذا أكلته فهو طيّب، ليس عليك فيه وضوء، فإذا خرج وجب عليك فيه الوضوء.

حدّثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن زبّان، قال: حدّثنا زكريا بن يحيى كاتب العمريّ، قال: حدّثنا المفضّل بن فضالة، عن عيَّاش بن عبّاس القتبانيّ: أنه كتب إلى يحيى بن سعيد يسأله: هل يتوضأ مما مسّته النار؟ فكتب إليه: هذا ممّا يُتخلّف فيه، وقد بلغنا عن أبي بكر وعمر أنّهما أكلا مما مسّت النار، ثم صليّا ولم يتوضأا.

حاشية (رقم: ٦)، (٩٧ / ٣) بقوله: (في ك ٢: « زيان »، وهو تصحيف بيّن، فهو محمد بن زبان المصري، تاريخ الإسلام ٧ / ٣٣٠).

وفي حاشية (رقم: ١)، (٩٨ / ٣) بقوله: (في ك ٢: « الفضل »، وهو تحريف، تاريخ الإسلام ٤ / ٩٨٢).

أقول: في هذا التعليق خلل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذه الفقرة لم ترد أصلاً في الأصل المعتمد عنده (ق ١٨٩ / ب)، وهو مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٤)، المشار إليه بالرمز (ك ٢)، ولم ترد في مجلد طوب قابي سراي (ق ٧٧ / أ)، المشار إليه بالحرف (ط)، ولم ترد في مجلد الخزانة بالرباط (رقم: ٤١٨٦)، (ق ١٣٥)، المشار إليه بالحرف: (خ)، ولم ترد في مجلد القادرية، المشار إليه بالحرف (ق).

ونبه القائمون على الطبعة المغربية (٣ / ٣٣٨)، (حاشية/ أ) على أن هذه الفقرة من نسخة القرويين (رقم: ٣٠٦٤)، - وهي ليست من النسخ التي توفرت للقائمين على مطبوعة الفرقان - وذكر القائمون على مطبوعة هجر بأن هذه الفقرة لم ترد في كوبريلي، وذلك في موضعين: الأول في (٢ / ٥٥٠) حاشية (رقم: ٣)، والثاني في (٢ / ٥٥١)، حاشية (رقم: ١)، وقالوا في كلا الموضعين: (سقط من ك ١)، أي مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٤).

ثانيها: أن المحقق أغفل التنبيه على أن هذه الفقرة التي وضعها في أصل الكتاب من زيادات النسخ الخطية على الأصل الذي اعتمده، وأغفل مصدرها، وهو الطبعة المغربية.

ثالثها - وهي **ثالثة الأثافي** -: أن المحقق زعم أنه وقع في مجلد كوبريلي: « محمد بن زيان »، قال: (وهو تصحيف بيّن)، ثم زعم ثانياً أنه وقع في مجلد كوبريلي: « الفضل بن فضالة »، وقال: (وهو تحريف)!.

وهذا خطأ من القول؛ لأن هذه الفقرة برمتها لا وجود لها في مجلد كوبريلي، ولكن المحقق لا يُراجع المخطوطات، ولا يُدقق في المطبوعات.

والسبب الذي أوقع المحقق في هذه الورطة العظيمة = أن القائمين على الطبعة المغربية نقلوا هذه الفقرة (٣٣٧ / ٣ - ٣٣٨) من نسخة القرويين (رقم: ٣٠٦٤) - وهي ليست من النسخ التي توفرت للقائمين على مطبوعة الفرقان - ووقع فيها تصحيف في أربعة مواضع:

الأول: « **إن كان شيء** ».

والثاني: « أحمد بن **معبد** ».

والثالث: « محمد بن **زيان** ».

والرابع: « **الفضل** بن فضالة ».

ثم أثبتتها القائمون على مطبوعة هجر في (٥٥٠ / ٢) بما رأوه تصحيحاً وإصلاحاً، ونبهوا على الموضوع:

الأول: فقالوا: (في م « إن كان شيء » . والمثبت من مصادر التخريج)، وأثبتوا عوضاً عنها: « نأكل شيئاً إلا ».

والثاني: فقالوا: (في م « معبد » . وينظر سير أعلام النبلاء ١٦ / ١٠٤)، وأثبتوا في الكتاب: « أحمد بن سعيد ».

والثالث: فقالوا: (في م « زيان » . وينظر سير أعلام النبلاء ١٤ / ٥١٩)، وأثبتوا في الكتاب: « محمد بن زَبَّان ».

والرابع: فقالوا: (في م « الفضل » . وينظر الجرح والتعديل ٨ / ٣١٧)، وأثبتوا في الكتاب: « الْمُفْضَلُ بن فضالة »، ونسبوا هذا كله إلى الطبعة المغربية، المشار إليها بالحرف (م).

حتى إذا أفضت النُّوبَةُ إلى محقق مطبوعة الفرقان، نقل الفقرة عن الطبعة المغربية في مطبوعته (٣ / ٩٧-٩٨)، وأثبت الموضوع الأول بعَجْرَه وبُجْرَه، وأصلح الثاني من غير إشارة إلى ذلك، ثم أصلح الثالث والرابع، وتعثر قلمه، ونسب التصحيف والتحريف إلى مجلد كوبريلي، المشار إليه بالحرف: ك٢، والفقرة برُمَّتِهَا لا وجود لها فيه !.

٤- وفي (٣ / ١١٤) قال الحافظ ابن عبد البرّ - في حديث زيد بن أسلم: « إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ » -:

« واختُلفَ عن زيد بن أسلم في ذلك من حديثه هذا؛ فطائفة قالت عنه في ذلك: عبد الله الصُّنَابِحِيُّ، كما قال مالكٌ في أكثر الروايات عنه، وقالت طائفةٌ أخرى: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله الصُّنَابِحِيِّ، ومن قال ذلك معمرٌ، وهشام بن سعد، والدِّرَّاورْدِيُّ، ومحمد بن مُطَرِّف أبو غَسَّان، وغيرهم ».

أقول: بعد هذه الفقرة في مجلد الخزانة الملكية بالرباط (رقم: ٤١٨٦)، (ق ١٣٧) كتب الناسخ في الحاشية اليمنى هذا اللَّحَقُ: **« وما أَظُنُّ هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم، والله أعلم »**، وأشار الناسخ إلى أن الكلام منقول من الأصل المنتسخ منه، وصحح عليه.

وهذا الحرف: **« وما أَظُنُّ هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم، والله أعلم »** - سَقَطَ من مطبوعة هجر (٧ / ٣٣٦)، وسقط من مطبوعة الفرقان (٣ / ١١٤) كما ترى، وهذا التوافق في السَّقَطِ من أكبر الأدلة على اعتماد اللاحق على السابق.

والعجب أن هذه الزيادة وقعت في الطبعة المغربية (٢/٤) معزوة في الحاشية (رقم: ٧) إلى نسخة الخزانة الملكية بالرباط، ولم يتنبه لذلك محقق مطبوعة الفرقان!

وأعجب من هذا كله أن القائمين على مطبوعة هجر نَبَّهوا في (٧/٣٣٦) حاشية (رقم: ١) على هذه الزيادة في الطبعة المغربية بقولهم: [بعده في م: « وما أظنُّ هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم، والله أعلم »].

وهذا الحرف :- « وما أظنُّ هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم، والله أعلم » - نقله الحافظ النَّاجي (ت ٩٠٠هـ) عن الحافظ ابن عبد البرِّ، ونسبه إلى « التمهيد »، فقال بعد كلام سابق له: « لكن قال ابن عبد البرِّ في التمهيد بعد إشارته إلى ما قدّمناه في حديث الموطأ: وما أظنُّ هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم »^(١).

٥- وفي (٣/١٢١) «... عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النَّبِيَّ ﷺ صدَّق أمية بن أبي الصَّلْت في بيتين من شعره، قال:

رَجُلٌ وَثُورٌ تَحْتَ رِجْلِ يَمِينِهِ وَالنَّسْرُ لِلْأُخْرَى وَلَيْثٌ مُرْصَدٌ
فقال النَّبِيُّ ﷺ: صدق. قال:

وَالشَّمْسُ تَطْلُعُ كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَمْرَاءُ يُصْبِحُ لونها يَتَوَرَّدُ
تَأبَى فَمَا تَطْلُعُ لَنَا فِي رِسَالِهَا إِلَّا مُعَدَّبَةً وَإِلَّا تُجَلَّدُ
فقال النَّبِيُّ ﷺ: صدق.»

أقول: بعد هذه الفقرة في مجلد الخزانة الملكية بالرباط (رقم: ٤١٨٦)، (ق ١٤٠) كتب الناسخ في الحاشية اليسرى هذا اللَّحَق: « وذكر أسد بن موسى، قال: حدَّثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه: عروة بن الزبير، قال: حَمَلَةُ العرش: أحدهم على صورة إنسان،

(١) « عجالة الإملاء » (١/٢٩٩).

والثاني على صورة ثورٍ، والثالث على صورة نَسْرٍ، والرابع على صورة أسدٍ»، ثم أشار الناسخ إلى أن الكلام منقول من الأصل المنتسخ منه، وصحح عليه.

وهذا الأثر سقط من مطبوعة هجر (٧/٣٤٢)، وسقط من مطبوعة الفرقان (٣/١٢١) كما ترى، وهذا التوافق في السَّقْط من أكبر الأدلة على اعتماد اللاحق على السابق.

والعجب أن هذه الزيادة وقعت في الطبعة المغربية في (٩/٤) معزوة في الحاشية (رقم: ١١-١٤) إلى نسخة الخزانة الملكية بالرباط، ولم يتنبه لذلك محقق مطبوعة الفرقان!.

وهذا الأثر ساقه الفقيه الدميريُّ (ت ٨٠٨هـ) وعزاه إلى التمهيد، فقال: « وفي التمهيد لابن عبد البر: عن أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه: عروة بن الزبير - رضي الله عنهما - قال: حَمَلَةُ العرش: أحدهم على صورة إنسانٍ، والثاني على صورة ثورٍ، والثالث على صورة نَسْرٍ، والرابع على صورة أسدٍ »^(١).

٦- وفي (٤/٢٣) علّق المحقق على هذه الفقرة:

« وقد زعم بعض المتأخرين من أصحابنا أن الصلاة في مسجد النبي ﷺ أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بمئة صلاة، وفي غيره بألف صلاة، واحتجّ لذلك بما رواه سفيان بن عيينة، عن زياد ابن سعد، عن ابن عتيق، قال: سمعتُ [عبد الله بن الزُّبير يقول: سمعتُ] عمر يقول: صلاةٌ في المسجد الحرام خيرٌ من مئة صلاةٍ فيما سواه ».

حاشية (رقم: ٢) بقوله: (ما بين الحاصرتين سقط من النسخ جميعها، وأثبتناه من شرح مشكل الآثار، وفيه « أفضل من مئة ألف »).

أقول: بعد هذه الفقرة وقعت زيادة في جميع النسخ الخطية لهذا الحديث، وهي: مجلد دار الكتب المصرية (رقم: ٣١٥)، (ق ١٤١/أ)، المرموز له بـ(د١)، ومجلد الخزانة الملكية بالرباط

(١) « حياة الحيوان الكبرى » (٤/٢٢٠).

(رقم: ٤١٨٦)، (ق ٤٠٣)، المشار إليه بالحرف (خ)، ومجلد القادرية (رقم: ١٢٩) (ق ٣٣٠/ب)، المشار إليه بالحرف (ق)، ونسخة كمانش (ق ٤١/أ):

« وقد تأول بعضهم هذا الحديث أيضاً^١ عن عمر على أن الصلاة في مسجد النبي ﷺ خيرٌ من تسع مئة صلاة في المسجد الحرام، وهذا كله تأويل لا يعضده أصل، ولا يقوم عليه دليل. »

والعجب أن هذه الزيادة وردت في الطبعة المغربية (١٩/٦) معزوة في الحاشية (رقم: ١٦) إلى أربع نسخ خطية، وهي: (نسخة الجلاوي، ونسخة الخزانة الملكية، والنسخة القادرية، ونسخة دار الكتب المصرية)، ولم يتنبه لذلك محقق مطبوعة الفرقان !!

فتحصّل من ذلك: أن هذه الزيادة وقعت في خمس نسخ خطية، منها أربع نسخ خطية توفرت للقائمين على مطبوعة الفرقان، وهي:

١ / مجلد دار الكتب المصرية (١د). ٢ / ومجلد الخزانة الملكية بالرباط (خ).

٣ / ومجلد القادرية (ق). ٤ / ومجلد الجلاوي (ج).

ومجلد دار الكتب المصرية (١د) من النسخ المعتمدة عند القائمين على مطبوعة الفرقان، فهو: (من الإبرازة الأخيرة) للتمهيد، كما قال الدكتور بشّار عواد في مقدمته (١/ ٢٩-٣٧).

أيها القراء: « ألا تعجبون كما أعجبُ »؟!^٢

ومع كون محقق مطبوعة الفرقان لم يفتن لهذه الزيادة الواقعة في أربع نسخ خطية، وفي الطبعة المغربية، فإنه نبّه لسقوط اسم عبدالله بن الزبير من إسناد الحديث، واستدرك ذلك، وقال: (ما بين الحاصرتين سقط من النسخ جميعها، وأثبتناه من شرح مشكل الآثار)!.^٣

(١) « أيضاً » سقطت من نسخة دار الكتب المصرية (١د).

(٢) شطرٌ من بيتٍ للعبّاس بن الأحنف.

وجليّة الأمر: أن محقق مطبوعة الفرقان نسخ ما وقع في مطبوعة هجر؛ فإن هذه الزيادة سقطت من مطبوعة هجر (٥٣٣ / ٦)، وكذلك سقطت من مطبوعة الفرقان، كما ترى!

وعندما وضع محقق مطبوعة هجر اسم [عبد الله بن الزبير يقول] بين معقوفتين في أصل الكتاب (٥٣٣ / ٦)، وعلق على ذلك في الحاشية (رقم: ٢) بقوله:

(سقط من النسخ، والمثبت كما سيأتي في الأسانيد)، وضع محقق مطبوعة الفرقان اسم عبد الله بن الزبير بين معقوفتين، وقال: (ما بين الحاصرتين سقط من النسخ جميعها)!.

وحقيقة الأمر: أن القائمين على الطبعة المغربية، هم أول من ذكر وجود سقط في إسناد هذا الحديث، ونسبوه إلى النسخ الخطية في (٦ / ٢٠) حاشية (رقم: ١)، وتابعهم: القائمون على مطبوعة هجر، ومحقق مطبوعة الفرقان بأخرة، ونسب السقط إلى النسخ الخطية جميعها، وليس الأمر كذلك!!.

وإسناد الحديث جاء بتمامه من غير سقط في مجلد الخزانة الملكية بالرباط (رقم: ٤١٨٦)، (ق ٤٠٣)، المرموز له بالحرف بـ (خ)، وفي نسخة كمانش (ق ٤١ / أ) هكذا:

« واحتجّ لذلك بما رواه سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن ابن عتيق، قال: سمعتُ ابن الزبير يقول: سمعتُ عمر رضي الله عنه يقول: صلاةٌ في المسجد الحرام خيرٌ من مئة صلاةٍ فيما سواه ».

٧- وفي (٨ / ٢٢١) علق المحقق على هذه الفقرة:

« وذكره الدارقطني عن ابن صاعدٍ، عن أبي عليّ الجرميِّ، عن أبي صالح كاتب الليث، عن الليث بن سعدٍ، عن سعيد بن عبدالرحمن الجُمحيِّ، عن مالك بن أنسٍ، عن أبي الرجال محمد بن عبدالرحمن بن حارثة، عن أمّه عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يُمنع نفعُ بئرٍ.

وهذا الإسناد، وإن كان غريباً عن مالك، فقد رواه أبو قُرّة موسى بن طارق، عن مالك أيضاً كذلك، إلا أنه في الموطأ مرسلٌ عند جميع رواته، والله أعلم.

حاشية (رقم: ٤) بقوله: (في م: « عن أبي » . وهو يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد البغدادي. انظر: سير أعلام النبلاء ١٤ / ٥٠١).

أقول: يا للعجب هذه الفقرة سقطت برمتها من النسخة الظاهرية وترك المحقق التنبيه على ذلك، ولكنه نبّه على حرف تصحّف في الطبعة المغربية!

وإذا رجعت إلى مطبوعة هجر (١٨ / ٣٩٩) حاشية (رقم: ١) رأيت التعليق نفسه على هذا الموضوع: (في م: « عن أبي »)، مع إغفال التنبيه على ما وقع من سقط في النسخة الظاهرية.

٨- وفي (٢ / ٤٤٣-٤٤٤) « فأما عتق الرجل عن غيره؛ فإن مالكا وأصحابه إلا أشهب قالوا: الولاء للمعتق عنه، سواء أمر بذلك أو لم يأمر، إذا كان مسلماً، فإن كان نصرانياً فالولاء لجماعة المسلمين. وكذلك قال الليث بن سعد في ذلك كله.

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: إن قال: أعتق عبدك عني.»

أقول: كذا وردت هذه الفقرة في نسخة طوب قابي سراي (رقم: ٣٢٧)، (ق ٣٣/أ)، وهكذا أثبتها القائمون على مطبوعة هجر (١٥ / ٢٥)، وتابعهم محقق مطبوعة الفرقان (٢ / ٤٤٣-٤٤٤).

ولكن هذه الفقرة وردت في مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٤)، (ق ١٠٩/ب)، وفي نسخة القادرية (ق ١٧١/أ) بهذه السياقة: « فأما عتق الرجل عن غيره؛ فإن مالكا وأصحابه إلا أشهب قالوا: الولاء للمعتق عنه، وسواء أمر بذلك أو لم يأمر، إذا كان مسلماً، فإن كان نصرانياً فالولاء لجماعة المسلمين. وكذلك قال الليث بن سعد في ذلك كله.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: من أعتق عن غيره؛ فالولاء للمعتق عنه، كقول مالك.

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: إن قال: أعتق عبدك عنيّ.»

وهكذا أثبتتها القائمون على الطبعة المغربية (٣/ ٦٤ - ٦٥).

فانظر كيف ترك محقق مطبوعة الفرقان الاعتماد على مجلد كوبريلي، وهو الأصل عنده، واعتمد على مطبوعة هجر، والعجب أن القائمين على مطبوعة هجر نبهوا على هذه الزيادة في (٢٥ / ١٥) حاشية (رقم: ٢، ٣)، ولم يتنبه لذلك محقق مطبوعة الفرقان!.

٩- وفي (١١١ / ٩) علق المحقق على هذه الفقرة:

« قال أبو عمر: كان القياس أن الشاة إذا لم يكن في ضرعها لبنٌ، وجازَ بيعُها باللبن يداً بيد، وإن كانت لبوناً، أن يجوز بيعُها باللبن إلى أجل، إذا لم يكن في ضرعها لبنٌ في حين عقد التباع، وإن كانت اللبون كغير اللبون، فإن كانت اللبون يُراعى أخذها، وإن لم يكن فيها لبنٌ، ويُقام مقام اللب أن تُباع باللبن، وإن لم يكن فيها لبنٌ يداً بيد، والله أعلم.»

حاشية (رقم: ٥) بقوله: (هذه الفقرة لم ترد في الأصل).

أقول: صنيع المحقق في هذا الموضع متعقب بأمور:

أحدها: أن المحقق لم يذكر مصدر هذه الفقرة التي وضعها في أصل الكتاب، وهذا صنيع غير محمود في تصحيح النصوص.

ثانيها: أن هذه الفقرة وقعت في النسخة الظاهرية (ق ١٢٠ / أ)، وهي من الإبرازة الأولى التي (لا تمثل الكتاب الذي ارتضاه مؤلفه بعد في إبرازته الأخيرة)، كما ذكر ذلك الدكتور بشار عواد في (١ / ١٩).

ثالثها: أن هذه الفقرة تُصرّف فيها في ثلاثة مواضع:

١/ قوله: (وإن كانت اللبون) هكذا في المطبوعة، والذي في نسخة الظاهرية: (وإن

كانت لبوناً).

٢/ قوله: (فإن كانت اللَّبُون) هكذا في المطبوعة، والذي في نسخة الظاهرية: (وإن كانت اللَّبُون).

٣/ قوله: (أن تُباع) هكذا في المطبوعة، والذي في نسخة الظاهرية: (أن يُباع).

رابعها: أن هذه الفقرة وقع التصرّف فيها من قِبَل القائمين على الطبعة المغربية (٢١٤ / ١٤) بما رأوه تصحيحاً وإصلاحاً، ونَبَّهوا على الموضوع الأول منها، ثم انتقلت هذه الفقرة بعُجْرها وبُجْرها إلى مطبوعة الفرقان!.

خامسها: أن هذه الفقرة وقع في آخرها كما في مخطوطة الظاهرية: (ويُقام مقام اللَّبن فغير جائز)، وسقطت من مطبوعة الفرقان هذه الكلمة: (فغير جائز).

سادسها: أن محقق الطبعة المغربية نبّه في (٢١٤ / ١٤) حاشية (ج) أن هذه الفقرة من النسخة الظاهرية، وأن السياق يقتضيها؛ ولذا أثبتتها في أصل الكتاب، وتابعه محقق الفرقان، مع كون النسخة الظاهرية عند الدكتور بشار عوّاد من (الإبرازة الأولى التي لا تُمثل الكتاب الذي ارتضاه مؤلفه فيما بعد في إبرازته الأخيرة).

١٠- وفي (٤٧٧ / ٧) علّق المحقق على هذه الفقرة:

« وبين أهل العلم في هذا نزاعٌ يطول ذكره ».

حاشية (رقم: ١) بقوله: (في ط: « تنازع »).

أقول: في هذا الموضوع يخبرنا محقق مطبوعة الفرقان أنه وقع في مجلد طوب قابي سراي (رقم: ٣٢٧): « تنازع »، وهو كلام بائت مكرور، تجده في مطبوعة هجر (٤١١ / ٥)، حاشية (رقم: ١): (في ص ٤، م: « تنازع »).

وحقيقة الأمر أن ناسخ مجلد طوب قابي سراي (رقم: ٣٢٧) المشار إليه بالحرف (ط) كتب حرف الإشارة: (هذا) في (ق ١٣٠ / ب)، ثم سبقت يده فرسم بعد حرف الإشارة

ألفاً، ثم ضرب عليه، وكتب: (نزاع)، هكذا ضبطها بالحركات، ومع كونها ظهرت في غاية الوضوح إلا أن الناسخ خشي أن يلتبس الأمر على القراء؛ فاحتاط للكتاب، وكتب الكلمة مرّة ثانية في الحاشية اليسرى: (نزاع)، وهي أيضاً في غاية الظهور.

وبعد هذا كلّه جاء محقق مطبوعة هجر عند هذا الموضوع، وأخطأ في قراءة الكلمة، وكتب: (في ص ٤: «تضاع»)، وتابعه محقق مطبوعة الفرقان، وأعاد القول نفسه، وغير رمز النسخة الخطية، وقال: (في ط: «تضاع»!).

١١- وفي (٩/٤٩٣-٤٩٤) علّق المحقّق على هذه الفقرة:

« وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ في الحديث المذكور في هذا الباب، ما يدلُّ على أن حُكْمَ الحَلْقِ باقٍ على المُحَصَّرِينَ، كما هو على من قد وصلَ إلى البيتِ سَواءً، لدعائه للمُحَلَّقِينَ ثلاثاً، وللمُقَصَّرِينَ واحدةً، وهو الحجة القاطعة.

وإلى هذا ذهب مالك وأصحابه ».

حاشية (رقم: ١) بقوله: (زاد هنا في م: « والنظر الصحيح »).

أقول: في هذا الموضوع نبّه محقق مطبوعة الفرقان على ما وقع في الطبعة المغربية، المشار إليها بالحرف (م)، وهو قول معاد، تجده في مطبوعة هجر (١١/٣١٤) حاشية (رقم: ١) تعليقاً على هذا الموضوع أيضاً: (بعده في م: « والنظر الصحيح »).

والزيادة الواقعة في الطبعة المغربية إنما هي من النسخة الظاهرية (ق ١٩٠/ب)، وقعت بهذه السّياقة:

« وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ في الحديث المذكور في هذا الباب، ما يدلُّ على أن حُكْمَ الحَلْقِ باقٍ على المُحَصَّرِينَ، كما هو على من قد وصلَ إلى البيتِ سَواءً، لدعائه للمُحَلَّقِينَ ثلاثاً، وللمُقَصَّرِينَ واحدةً، وهو الحجة القاطعة، والنظر الصحيح في هذه المسألة، وهو قول مالك وأصحابه ».

فأنت ترى أن القائمين على مطبوعة هجر نبهوا على ما وقع في الطبعة المغربية، وأغفلوا التنبيه على ما وقع في النسخة الظاهرية، ثم ترى محقق مطبوعة الفرقان تابعهم في هذا كله.

١٢- وفي (٦٠٨/١٣) علّق المحقق على هذه الفقرة:

« ابن ابنة خالد الطحّان، قال: حدّثنا أحمد بن رشيد بن خثيم، [عن عمّه سعيد بن خثيم]، عن مسلم الملائبيّ، عن أنس بن مالك، فذكره ».

حاشية (رقم: ٢) بقوله: (ما بين الحاصرتين زيادة متعينة أدخلت بها النسخ، ولا يصح الإسناد إلا بها. وتُنظر ترجمة سعيد بن خثيم في تهذيب الكمال ١٠/٤١٣).

أقول: كذا قال محقق مطبوعة الفرقان، وهو في هذا مُتابع أمين لِمَا كتبه القائمون على مطبوعة هجر في (٦/٤٦٠) حاشية (رقم: ٨) فقد قالوا تعليقاً على هذا الموضوع: (سقط من النسخ، والمثبت من مصدري التخريج، وينظر تهذيب الكمال ١٠/٤١٣).

وكل هذا خطأ من القول؛ فقد وقع الإسناد تاماً من غير سقط في مجلد دار الكتب المصرية - (رقم: ٧١٦)، ورمزه عند القائمين على مطبوعة الفرقان (د٣) - (ق ٢٥٠/أ): (حدّثنا عمّي سعيد بن خثيم، عن مسلم الملائبيّ، عن أنس بن مالك، فذكره).

وعامة مطبوعة الفرقان على هذا السنن، وبمثل هذه الطريقة، وهذا النسق، صدر كتاب: «التمهيد» عن مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي؛ فسلام على تراثنا المهضوم.

* * *

حذف فقرات من كلام الحافظ ابن عبد البر

١- في (٨ / ٣٤١) علّق المحقق على هذه الفقرة:

« وهذا أصل عظيم من أصول الفقه، فصلاة النهار موقوفة على دلائلها، فمن الدليل على أنها وصلاة الليل مثنى مثنى جميعاً: أنه قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَشْهَدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ «، لم يُخَصَّ لَيْلاً مِنْ نَهَارٍ».

حاشية (رقم: ٦) بقوله: (بعد هذا في ظا: « وإن كان حديثه لا تقوم بإسناده حجة، فإن النظر يعضده، والأصول توافقه «، فكأنها زيادة لأحد القراء أقحمت في النص).

أقول: ما ذكره المحقق خطأ من وجهين:

أحدهما: أن هذه الفقرة وردت في مجلد الظاهرية (ق ٦٩ / ب) المرموز له بالحرف (ظا) بهذه السياقة: « وإن كان حديثاً لا تقوم بإسناده حجة، فإن النظر يعضده، والأصول توافقه».

وما ذكره المحقق في حاشيته ما هو إلا نقل محض عن الطبعة المغربية (١٣ / ٢٤٥)، حاشية (رقم: ٦)، ولم يراجع النسخة الظاهرية كعادته في النقل عنها بواسطة الطبعة المغربية.

وثانيهما: أن هذا الكلام ليس زيادة من القراء كما توهم المحقق، بل هو من قول الحافظ ابن عبد البر، نسبه إليه الحافظ ابن الملقن، ونقل عنه زهاء ثلاث صفحات وقعت في «التمهيد» (٨ / ٣٤١ - ٣٤٤)، ووقع عنده بهذه السياقة: (وإن كان حديثاً لا يقوم بإسناده حجة، فالنظر يعضده^(١)، والأصول توافقه^(٢)).

(١) وقع في مطبوعة التوضيح: « يقصده»، وهو تصحيف.

(٢) «التوضيح» (٨ / ١٦٢)

٢- وفي (٤٧٥ / ٩) علق المحقق على هذه الفقرة:

« وقالت طائفة من أصحاب مالك: إنَّ له أن يُدخِل الحجَّ على العمرة وإن كان قد طاف، ما لم يركع ركعتي الطواف.

وقال بعضهم: ذلك له بعد الطَّواف، ما لم يُكْمِل السَّعي بين الصَّفا والمروة.»

حاشية (رقم: ٢) بقوله: (بعد هذا في م من ظا: « وهذا كلّه شذوذ عند أهل العلم»، ولم يرد في النسخ الأخرى).

أقول: في صنيع المحقق خلل من ثلاثة أوجه:

أحدها: النقل عن النسخة الظاهرية بواسطة الطبعة المغربية.

والثاني: أن الكلام الذي حذفه المحقق لعدم وروده في النسخ الأخرى، نسبه العينيُّ إلى الحافظ ابن عبد البرِّ في « التمهيد »^(١)، ونقل عنه زهاء أربع صفحات وقعت في « التمهيد » (٤٧٥-٤٧٨)، وكذلك ذكره ابن عبد البرِّ نفسه في « الاستذكار » (٤٢٣/٤).

والثالث: أن المحقق أثبت صفحتين في (٣٥٥-٣٥٦) لم ترد إلا في النسخة الظاهرية، وقال في حاشية (رقم: ٣): (لم يرد في الأصل، د٤، ف٣ ولا ندرى فيما إذا كان المؤلف قد حذف هذا كلّه في نشرته الأخيرة أم هو سقط في نسخة الأصل التي نُقلت عنها د٤ وغيرها؛ فأبقينا المادة المذكورة على الاحتمال).

وهذا تناقض لا خفاء فيه، فهلاًّ أبقيتم هذا الحرف: « وهذا كلّه شذوذ عند أهل العلم » على الاحتمال؟!.

* * *

(١) « نخب الأفكار » (٢٤٧/٩).

نفي ما وقع في النسخ الخطية

١- في (١٧٤/٢) علق المحقق على هذه الفقرة:

« وقال الأصمعيُّ: رأيتُ حُميداً الطويل، ولم يكن بالطويل، كان طويل اليدين. لملك عنه من مرفوعات الموطأ سبعةً أحاديث؛ ستة منها مسندات، وواحد موقوف لم يُسنده عن مالك خاصة إلا من لا يوثق بحفظه ».

حاشية (رقم: ١) بقوله: (قوله: « ستة منها » لم يرد في الأصل، ولا بُد منه).

أقول: هكذا قال المحقق، والفقرة وقعت في الأصل بغير السِّيَاقَة التي أوردها في مطبوعته، وبما لا يتوافق مع حاشيته (رقم: ١)، فقد وردت الفقرة في الأصل المعتمد، وهو مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٤)، (ق ١٣/أ) بهذه السِّيَاقَة:

« وقال الأصمعيُّ: رأيتُ حُميداً الطويل، ولم يكن بالطويل، **وإنما** كان طويل اليدين.

لملك عنه من مرفوعات الموطأ سبعةً أحاديث؛ **ستة منها** مسندات، وواحد موقوف لم يُسنده عن مالك خاصة إلا من لا يوثق بحفظه ».

وعُرف بهذا أن قول المحقق: (قوله: « ستة منها » لم يرد في الأصل)، غير صحيح، فقد وردت الجملة في الأصل المعتمد كما ذكرت لك، وهي في غاية الوضوح والظهور.

بقي أن تعلم أن الفقرة وقعت في الطبعة المغربية (١٦٨/٢) هكذا:

« وقال الأصمعيُّ: رأيتُ حُميداً الطويل، ولم يكن بالطويل، كان طويل اليدين.

لملك عنه من مرفوعات الموطأ سبعةً أحاديث مسندات، وواحد موقوف لم يُسنده عن مالك خاصة إلا من لا يوثق بحفظه ».

وهي كذلك في مجلد القرويين بفاس (ق ٣٥٥)، المشار إليه بالرمز ب (ف ١)، وهو الذي يتوافق مع ما أثبتته محقق مطبوعة الفرقان في مطبوعته، وحاشيته (رقم: ١)، وأستبعد من المحقق مراجعة مجلد القرويين؛ لأنه لم يستفد منه كثيراً، كما ذكر ذلك في مقدمة التحقيق (٣٨/١).

٢- وفي (١٦/١٠) علق المحقق على قول ابن عبدالبر: « وهذا أشبه إن شاء الله ».

حاشية (رقم: ٢) بقوله: (جاء بعد هذا في ف ٣: « قال أبو عمر: سياق الهدي للمتمتع، لا يمنعه عند مالك والشافعي من الإحلال إذا طاف وسعى، ما لم يكن قارناً، ويمنعه من ذلك عند أبي حنيفة وأصحابه، وقد ذكرنا ذلك واضحاً في باب ابن شهاب، عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن فوفل، والحمد لله » ولم يرد في الأصل، د٤، فكأن المصنف كتبها أولاً ثم حذفها بعد).

أقول: هكذا قال المحقق: (لم يرد في... د٤)، وهذا غير صحيح، فقد وردت هذه الفقرة في مجلد طوب قابي سراي (ق ٦٨/أ) المحفوظ برقم (٣٢٦) بهذه السياقة في غاية الوضوح والنصاعة، ومصورته في دار الكتب المصرية التي أشار إليه المحقق بالرمز (د٤).

بقي أن تعلم أن هذه الفقرة وقعت في أصل الكتاب في مطبوعة هجر (٢٩٦/١١) غير أن القائمين على مطبوعة هجر وضعوا هذه الجملة: (إذا طاف وسعى، ما لم يكن قارناً) بين قوسين، وفي الحاشية (رقم: ٣) قالوا: (سقط من: ق)، أي من مجلد القرويين بفاس، (ف ٣). فلما بلغت النوبة إلى محقق مطبوعة الفرقان، نسخ الفقرة برمتها من مطبوعة هجر، ووضعها في (١٦/١٠) حاشية (رقم: ٢) معزوة إلى نسخة القرويين (ف ٣) بهذه السياقة.

وهذه الجملة: (إذا طاف وسعى، ما لم يكن قارناً) لا وجود لها في نسخة القرويين (ق ٤٦/ب)، وإنما وردت في نسخة طوب قابي سراي (ق ٦٨/أ)!.
٥٨

٣- وفي (١٤٣/٢) علق المحقق على هذه الفقرة:

« وفي اليمين مع الشاهد آثارٌ متواترةٌ حسان ثابتة متصلة؛ أصحُّها إسناداً وأحسنها حديث ابن عباس، وهو حديث لا مطعن لأحدٍ في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في ثبوته من ذلك الوجه، وأن رجاله ثقات ».

حاشية (رقم: ٣) بقوله: (قوله: « ثبوته من ذلك الوجه » لم يرد في الأصل).

أقول: هكذا قال المحقق: (قوله: « ثبوته من ذلك الوجه » لم يرد في الأصل)، وهذا غير صحيح، فقد وردت هذه الجملة في الأصل (ق ٢/ب)، وهو مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٤)، وهي في غاية الوضوح.

* * *

إهمال تصحيح نصوص الكتاب

قَوَامُ التحقيق: تصحيح الكتاب وإصلاحه، وعَمَادُهُ: صيانته من الخلل والغلط، وحمايته من الإسقاط والسَّقَط، وتنقيته من شوائب التصحيف، وشوائب التحريف.

وَمَنْ يُطَالع مطبوعة الفرقان، ويُراجِع النسخ الخطية يرى أن كتاب « التمهيد » قد كدَّرته الأغلط، وشاع فيه التصحيف والتحريف، وظهر فيه السقط والغلط، وإني مُورد بعض الشواهد والأمثلة على ذلك:

١- في (٢٥ / ٣) قال الحافظ ابن عبد البرّ بعد روايته حديث محمد بن حرب، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره -: « وهكذا رواه مُسنَداً رُوِحُ بن عُبادة، ومحمد بن خالد بن عَثْمَة، جميعاً أيضاً عن مالكٍ كرواية محمد بن حرب سواء.

ذكره النسائي، عن محمد بن عبد الله بن المبارك.»

أقول: هكذا وقعت هذه الفقرة في مطبوعة الفرقان، وصنّيع المحقق متعقب بأمرين:

أحدهما: أن هذه الفقرة وقعت في مجلد الخزانة الملكية بالرباط (ق ٩٧)، وفيها زيادات مهمة أخلت بها: الطبعة المغربية (٣ / ٢٦٥)، ومطبوعة هجر (٧ / ٩٢)، ومطبوعة الفرقان (٣ / ٢٥)، وهي في مجلد الخزانة الملكية بهذه السّيّاقة:

« وهكذا رواه مُسنداً رُوِّحُ بنُ عُبادة، ومحمد بن خالد بن عَثْمَةَ، وقُرَاد، عبد الرحمن بن غزوان ابن^(١) نوح جميعاً أيضاً عن مالكٍ كرواية محمد بن حرب سواء.

ذكره النسائي، عن محمد بن عبد الله بن المبارك، عن قُرَاد، وذكره البزار عن محمد بن المنثي، عن محمد بن خالد بن عَثْمَةَ.»

الأمر الثاني: أن هذه الفقرة بالسياقة التي ذكرها المحقق إنما وردت في مجلد القادرية (ق/٢٠٤/أ)، وهكذا أثبتها القائمون على الطبعة المغربية (٣/٢٦٥)، والقائمون على مطبوعة هجر (٧/٩٢).

وسقط من مجلد كوبريلي، وهو الأصل المعتمد عند محقق مطبوعة الفرقان قوله: « جميعاً أيضاً عن مالكٍ كرواية محمد بن حرب سواء، ذكره النسائي، عن محمد بن عبد الله بن المبارك.»

ونبه القائمون على الطبعة المغربية في (حاشية / ب) على ما وقع في مجلد كوبريلي، وغلط القائمون على مطبوعة هجر في القول بأن الفقرة كلها لم ترد في مجلد كوبريلي.

فلما بلغت النوبة محقق مطبوعة الفرقان وضع الفقرة برمتها في مطبوعته، وسكت؛ وأوهم القراء أن الفقرة بأكملها في الأصل المعتمد عنده، وليس الأمر كذلك.

٢- وفي (٣٨٩ / ١١) عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

« يُؤتى يوم القيامة بأربعة: بالمولود، والمعْتَو، وبمن مات في الفَتْرَةِ، وبالشَّيخِ الهِمِّ الفاني، كلُّهم يتكلَّم بحُجَّتِهِ، فيقولُ الرَّبُّ تبارك وتعالى لِعَبْدٍ من جهنم: ابرْزِي، ويقولُ لهم: إني كنتُ أبعثُ إلى عبادي رُسُلًا من أنفسهم، وإني رسولُ نفسي إليكم.»

أقول: هكذا أثبت المحقق الحديث، وفي صنيعه نظر من وجهين:

(١) كذا في النسخة الخطية، والصواب: أبي نوح.

أحدهما: قوله « **والمعتوه** »، كذا أثبتها، وهكذا وقعت في مجلد دار الكتب المصرية (ق ٤٧/أ)، (رقم: ٣١٥)، المشار إليه بالرمز: (د٢).

ووقعت الكلمة في الأصل المعتمد (ق ٩٥/ب) مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٨)، وفي مجلد التيمورية (ق ٥)، المشار إليه بالحرف (ت)، وفي مجلد مكتبة فيض الله (ق ١٣٣/أ)، (رقم: ٢٩٥)، والمشار إليه بالرمز (ي١) هكذا: « **وبالمعتوه** ».

والوجهان جائزان في العربية: إعادة حرف الجر مع العاطف « **وبالمعتوه** »؛ لأن المعطوف عليه اسم ظاهر، ويجوز عدم إعادته: « **والمعتوه** ».

ورسمها بالباء - « **وبالمعتوه** » - أرجح الوجهين في صناعة التحقيق؛ لثبوته في الأصل المعتمد، ولوروده في أكثر النسخ الخطية.

والوجه الثاني: قوله « **لعين** »، كذا أثبتها، وهكذا وقعت في الأصل (ق ٩٥/ب) مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٨).

وهو تصحيف، صوابه: « **لعنق** من جهنم » أي: طائفة منها^(١).

وقال الزبيدي: وفي الحديث « يخرج عنق من النار »، أي: تخرج قطعة من النار^(٢).

وهو على الصواب في مجموعة من النسخ الخطية: مجلد دار الكتب المصرية (ق ٤٧/أ)، (رقم: ٣١٥)، والمشار إليه بالرمز: (د٢)، وفي مجلد التيمورية (ق ٥)، المشار إليه بالحرف (ت)، وفي مجلد مكتبة فيض الله (ق ١٣٣/أ)، (رقم: ٢٩٥)، والمشار إليه بالرمز: (ي١).

ومجلد دار الكتب المصرية (رقم: ٣١٥) من الإبرازة الأخيرة للكتاب عند الدكتور بشار عواد، كما في مقدمة تحقيقه للتمهيد (٣٤/١).

(١) « غريب الحديث » (١/١٣١) لابن الجوزي، « النهاية » (٣/٣١٠) (مادة: عنق).

(٢) « تاج العروس » (٧/٢٩) (مادة: عنق).

ووقع على الصواب في الطبقات السابقة للتمهيد، ومنها: الطبعة المغربية (١٢٨/١٨)،
ومطبوعة مركز هجر (١٨٨/٨).

ووقع على الصواب كذلك في مصادر التخريج التي ذكرها المحقق في (٣٨٩/١١)
حاشية (رقم: ٤): « مسند أبي يعلى » (٤٢٢٤)، و « كشف الأستار » (٢١٧٧)، و « القضاء
والقدر » (٦٤٦) للبيهقي، ولم يستند المحقق منها شيئاً!

٣- وفي (٤١/٩) قال الحافظ ابن عبد البر:

« وفي هذا الحديث دليل على أن مَنْ لم يتعاهد علمه، ذهب عنه، أي: **من** كان؛ لأن علمهم كان
ذلك الوقت القرآن لا غير ».

أقول: قوله: « أي: **من** كان »، كذا في الطبعة المغربية (١٣٣/١٤)، وتابعهم: القائمون
على مطبوعة هجر (٧٨/٧)، ومحقق مطبوعة الفرقان (٤١/٩).

وهذا تصحيف ظاهر، وصوابه: « أي **فَن** كان ».

وهو في الأصل المعتمد عند محقق مطبوعة الفرقان، مجلد كوبريلي (ق٦/٩٠/أ)، وفي مجلد
الظاهرية (ق١٠٨/ب) على الصواب.

فأنت ترى أن المحقق نسخ الفقرة من الطبقات السابقة، ولم يُراجع النسخ الخطية، ومنها
الأصل المعتمد عنده.

٤- وفي (٣٣٤/٩) قال الحافظ ابن عبد البر:

« قد جاء في هذا خبرٌ كفانا انتحال التعليل والنظر، ذكره عبد الرزاق، عن عمه وهب بن نافع،
قال حدثني عكرمة، عن ابن عباس، أنه سمعه يقول: الطلاق الحلال، أن يُطلقها طاهراً من غير
جماع، أو يُطلقها حاملاً مُستبيناً حملها، وأما الطلاق الحرام، فإن يُطلقها حائضاً، أو يُطلقها حين
يُجامعها، فلا يدري أيشتمل الرّحم على ولدٍ أم لا؟

وأما الطلاق فقد قيل فيه ما ذكرنا، وقيل: إنَّ المُطَلَّق في الحيض إنما أمر بالمراجعة...».

أقول: هذه الفقرة وردت في مجلد القرويين بفاس، المرموز له بـ (ف ٣)، (ق ٢/ب) وفي آخرها زيادة، وهي: « وأما الطلاق في الحيض فقد قيل فيه ما ذكرنا، وقيل: إنَّ المُطَلَّق في الحيض إنما أمر بالمراجعة...».

وهذه زيادة مهمة، لم ترد في الأصل المعتمد، ولا في الطبعة المغربية، وأغفلها محقق مطبوعة الفرقان، وذكرها القائمون على مطبوعة هجر (٢٧٧/١٥).

٥- وفي (١٣/٦٠٣) علق المحقق على هذه الفقرة:

[حديثٌ أوَّلٌ لشريك بن عبد الله بن أبي نَمِر]

حاشية (رقم: ٢) بقوله: (ما بين الحاصرتين منا؛ لقول المؤلف بعد هذا الحديث: حديث ثان لشريك بن أبي نمر).

أقول: كذا قال، ولم يُراجع النسخ الخطية للتمهيد كعادته، فقد وقع في مجلد دار الكتب المصرية (٣د) (ق ٢٥٤/أ): « حديثٌ أوَّلٌ لشريك بن عبد الله بن أبي نَمِر الليثي ».

* * *

مخالفة الأصل المعتمد من غير تنبيه على ذلك

١- في (١٢/٤٩٤) علّق المحقق على هذه الفقرة:

« قال أبو عمر: بين الصلاة على الدّابة، والصلاة على الرّاحلة فرقٌ في التّمكّن لا يُجهل. »

حاشية (رقم: ٥) بقوله: (في: م « الحمار »).

أقول: في صنيع المحقق نظر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن المحقق أثبت هذه الكلمة: « الدّابة » في أصل الكتاب؛ فأوهم القراء أنها وقعت في الأصل المخطوط عنده، وليس الأمر كذلك.

والثاني: أن الذي وقع في الأصل المعتمد - وهو مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٩) - (ق ٨٦ / ب) « الحمار »، وليس: « الدّابة ».

والثالث: أن الواجب على المحقق أن يثبت ما وجد في الأصل المعتمد، أو تصويبه إن كان يرى أن ما وقع في الأصل خطأ، ويُنَبِّه في الحاشية على صنيعه هذا، ولكن المحقق لم يصنع شيئاً من هذا كلّ، وإنما نبّه على ما وقع في الطبعة المغربية المشار إليها بالحرف: (م) على أن الواقع في الطبعة المغربية موافق للأصل المخطوط الذي زعم أنه اعتمده، فهل هذا صنيع من يُراجع المخطوطات؟!.

٢- وفي (١١/٣٩٠) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن نبي الله صلى الله عليه وآله قال:

« يُؤتى يوم القيامة **بالمسوخ** عقلاً، وبالهالك في الفترّة، وبالهالك صغيراً، فيقول المسوخ عقلاً: يا ربّ لو آتيتني عقلاً، ما كان من آتيته عقلاً أسعد بعقله مني. »

أقول: هكذا أثبت المحقق الحديث، وفي صنيعه نظر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن المحقق أثبت الحديث بهذه السِّيَاقَة في أصل الكتاب؛ فأوهم القراء أن الحديث بهذه السِّيَاقَة في الأصل المخطوط عنده، وليس الأمر كذلك.

والثاني: أن الحديث وقع في الأصل - وهو مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٨) - (ق ٩٦/أ)، وكذلك في مجلد دار الكتب المصرية (ق ٤٧/أ)، المشار إليه بالرمز: (٢د) بهذه السِّيَاقَة:

« يُوتى يوم القيامة **بالمسوخ أو المسوح** عقلاً، وبالهالك في الفترّة، وبالهالك صغيراً، فيقول المسوح عقلاً: يا ربّ لو آتيتني عقلاً، ما كان من آتيته عقلاً أسعد بعقله مني ».

والثالث: أن المحقق أهمل ما وقع في الأصل المعتمد، وهو مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٨)، ومجلد دار الكتب المصرية (رقم: ٣١٥)، وكلاهما من الإبرازة الأخيرة عنده!.

٣- وفي (١٧٣/٢) قال الحافظ ابن عبد البرّ القرطبي:

« **مُحَمَّدُ الطَّوِيلُ**، أبو عُبَيْدَةَ، بَصْرِيٌّ، وهو: **مُحَمَّدُ بنِ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ**، وهو: **طَلْحَةُ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الحُرَّاعِي**، قيل: كان **مُحَمَّدُ من سَبِي سِجِسْتَانَ** ».

أقول: هكذا أثبت المحقق هذه الفقرة، وفي صنيعه نظر من وجهين:

أحدهما: أن المحقق أثبت هذه الكلمة: « **سِجِسْتَانَ** » في أصل الكتاب؛ فأوهم القراء أنها وقعت في الأصل المخطوط عنده، وليس الأمر كذلك.

والثاني: أن الذي وقع في الأصل المعتمد - وهو مجلد كوبريلي (رقم: ٣٤٤) - (ق ١٢/ب): « **النَّشَامُ** »، وليس: « **سِجِسْتَانَ** ».

وللمحقق نظائر كثيرة في تضاعيف الكتاب خالف فيها الأصل الذي زعم أنه اعتمده من غير تنبيه على ذلك ولا إشارة، بل أضرب عن الأصل صفحاً، وأسدل دونه ثوباً، ولم يذكر النسخ التي أثبت منها خلاف ما وقع في الأصل المعتمد، وهذا صنيع غير سديد في تحقيق النصوص.

وقد نبّه الدكتور بشار عوّاد - في غير هذا الموضع - على أنّه: « يتعيّن على المحقّق:

١- إثبات ما يراه صواباً في أصل النّص. ٢- وتدوين ما يراه غلطاً، أو ضعيفاً في الهامش، اللهم إلا إذا كانت النسخة بخط المؤلف، أو إذا تأكّد له من غير أدنى ريب أن هذا هو اختيار المؤلف؛ فعليه في مثل هذه الحالة أن يُثبت اختيار المؤلف في أصل النّص وإن كان غلطاً، ويُصحح في الهامش.

والمهم في كل هذه الأحوال التي ذكرناها: أن المحقّق مطالب دائماً بتعليل الترجيح، وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار، حيث تصبح المقارنة بغير هذا التعليل خالية من أية فائدة، ولا تقدم أي توثيق، أو دعم لصحة النّص.

أما الترجيح بغير تعليل فإنه يُوقع في الوهم، ولا يقدم قراءة صحيحة للنّص»^(١).

أقول: قد جرى القائمون على مطبوعة الفرقان في مواضع كثيرة: على إثبات ما يرونه صحيحاً في أصل الكتب، من غير تنبيه على ذلك، ولا إشارة، ولا مقارنة بين النسخ الخطية، ولا تعليل للراجع، ولا بيان للأدلة التي دفعتهم إلى هذا الاختيار، والله المستعان.

* * *

(١) « ضبط النص والتعليق عليه » (ص/ ١٠ - ١١)، والترقيم وضعته للتوضيح، وللدكتور بشار عوّاد كلام جيّد شبيه

بما قرره هنا في كتابه: « تحقيق النصوص » (ص/ ٩).

الخاتمة

وفي نهاية هاتِهِ المقالة، وبعد إنعام النظر، وإجالة الفكرة في مطاوي مطبوعة « التمهيد » الصادرة عن مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، بتحقيق الدكتور بشار عوّاد، ولفيف من الباحثين، ومراجعة جمهرة من النسخ الخطية للتمهيد المحفوظة في خزائن الكتب من الديار المغربية، والشامية، والمصرية، والتركية، والعراقية، والسعودية؛ فإني أحمد الله تعالى على صنوف الآث، وأشكره على ترادف نعمائه، اللهم كما زدتنا نِعْمًا؛ فألهمنا شكرًا.

وقد أسفر البحث عن جملة من النتائج أرسَمها في الأمور التالية:

- أشهر طبعات « التمهيد »: الطبعة المغربية، والطبعة الصادرة عن مركز هجر، وهاتين الطبعتين أثر واضح على مطبوعة الفرقان - خاصة الثانية - في نصوص الكتاب، والتعليق عليه، وذكر فروقات النسخ الخطية، وزياداتها على الأصل المعتمد، وغير ذلك.

- لو قال قائل: إن مطبوعة الفرقان ما هي إلا إبرازة ثانية من مطبوعتي: هجر والمغربية لم يبعد قوله من الصّواب.

- تيسر للقائمين على الطبعة المغربية الوقوف على مخطوطات نفيسة من « التمهيد » لم يتيسر للقائمين على مطبوعة الفرقان الوقوف عليها، ومنها: نسخة القرويين (رقم: ٣٠٦٤).

- تشتمل نسخة القرويين (رقم: ٣٠٦٤) على زيادات انفردت بها عن سائر النسخ الخطية، وردت في مطبوعة الفرقان مع كون النسخة لم تعتمد عند محقق مطبوعة الفرقان.

- دخل على الدكتور بشار عوّاد خلل كبير في وصف كثير من النسخ الخطية، حتى بلغ النسخ المعتمدة، وامتدّ إلى نماذج صور المخطوطات المنشورة في مقدمة التحقيق.

- الأحاديث والآثار الواردة في « التمهيد » وقعت مخرجة في مطبوعة هجر تخريباً مجملًا، وأفاد القائمون على مطبوعة الفرقان من هذا التخريب.
- جملة من الآثار وقعت في مطبوعة الفرقان من غير عزو، وهي كذلك في مطبوعة هجر.
- الاقتصار على نشر « التمهيد » وفق الإبرازة الثانية التي حدّد معالمها الدكتور بشّار عوّاد شيء يستحيل فعله، ولا يمكن حصول مثله؛ للنقص الموجود في النسخ الخطية.
- وقع في مطبوعة الفرقان التلفيق بين النسخ الخطية، والخلط بين إبرازتي الكتاب مع وجود أصل صحيح - يمكن الاعتماد عليه في نظر الدكتور بشّار عوّاد -.
- أسقط محقق مطبوعة الفرقان فقرات من « التمهيد » وزعم أنها زيادة أقحمت في النصّ، مع ثبوتها في مجلد الظاهرية، ووقوعها منسوبة إلى التمهيد في كلام بعض الحفاظ والعلماء.
- ظهر كتاب « التمهيد » في مطبوعة الفرقان وقد كدّرت الأغلط، وشاع فيه التصحيف والتحريف، وظهر فيه السقط والغلط.
- خالف محقق مطبوعة الفرقان الأصل الذي اعتمده في مواضع كثيرة من غير تنبيه على ذلك ولا إشارة، ولا ذكر للنسخ التي أثبت منها خلاف ما وقع في الأصل المعتمد.

* * *